حدائق عدن أول ضحايا الاستثمار الوهمي

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 5 محرم 1428هـ الموافق 24 يناير 2007 العدد (87) Wed. 5/1/1428 - 24 Jan. 2007 No. (87) 40 ريالاً 12 صفحة

■ عارف أبو حاتم يتساءل:
من ينصف حمدان من ابن «الفاشقين؟»

■ ماجد المذحجي:
هل تحول الإسلاميون فعلاً؟

■ محمد المقالح يكتب عن: **مجانين اليمن**

■ **بن معيلي.. وديعة منذ 7 سنوات في السجن المركزي بأوامر من «القمش»**

قال إن هيئات الحزب العليا تجنبت تقديم مقترح لتعديل النظام الداخلي

عبدالوهاب الآنسي: تجديد انتخاب الأحمر والزنداني واليدومي رهن بقرار المؤتمر العام للإصلاح

كشف عبدالوهاب الآنسي - الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح- عن عدم وجود تصور مسبق لهيئات الإصلاح العليا بشأن تجديد انتخاب الشخصيات القيادية الرئيسية من عدمه، في المؤتمر العام للتجمع المقرر عقده في فبراير المقبل.

وفي حوار أجرته «النداء» معه، أكد الآنسي أن قيادة الإصلاح ومجلس الشورى تخليا عن فكرة تقديم أي مقترح بخصوص تعديل النظام الداخلي يسمح باعادة انتخاب هؤلاء.

ويحظر النظام الداخلي تجديد انتخاب القيادات الأولى للاصلاح لفترة انتخابية رابعة.

ومعلوم أن كلاً من الشيخ عبدالله الأحمر -رئيس التجمع- والشيخ عبدالمجيد الزنداني -رئيس مجلس الشورى- ومحمد اليدومي -الأمين العام- شغلوا مواقعهم الحالية لثلاث دورات متتالية، ما يعني ضرورة انتخاب بدلاء عنهم في مؤتمر الإصلاح.

الآنسي شدَّد على ان إصلاح النظام الانتخابي المعمول به في اليمن هو المدخل الناجع للاصلاح السياسي، مشيراً الى أن الانتخابات الرئاسية أكدت على أهمية الاصلاح الانتخابي.

القيادي المعارض البارز انتقد في الحوار عدم التعامل المسؤول من قبل المحكمة مع مواقف المعارضة الواقعية حيال نتائج الانتخابات، وقال ان المعارضة انتظرت موقفاً ناضجاً من الحكم حيال تعاملها مع النتائج، لكن خطابات الرئيس علي عبدالله صالح بعد الانتخابات لم تعط أملاً في امكان قيام علاقة جادة بين الحكم والمعارضة.

● نص الحوار ص2

نوه بشجاعة مسدوس وانتقد مقاربته للمسألة الجنوبية

القيادي الاشتراكي أنيس حسن يحيى: اللجنة المركزية معنية بتصحيح أداء دوائر الأمانة العامة

شدَّد أنيس حسن يحيى -عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني- على أن معالجة آثار حرب صيف 1994 مصلحة وطنية يمنية، وأن الاصلاح السياسي ضرورة لحل معاناة اليمنيين.

وفي حوار أجرته «النداء» معه تحدث أحد أبرز مؤسسي الحزب الاشتراكي اليمني عام 1978، عن رؤيته للمسألة الجنوبية، مشدداً على أن حلها لا يكون في معزل عن القضية الوطنية. وإذ أثنى على محمد حيدرة مسدوس -أبرز قيادات تيار إصلاح مسار الوحدة داخل الاشتراكي- ودافع عن حقه في الإختلاف مع الأغلبية داخل الحزب، فقد انتقد مقاربته للمسألة الجنوبية، وخاصة اعتباره رفاقه في اللجنة المركزية من أبناء المحافظات الشمالية أو المنحدرين من أصول شمالية، مؤيدين للرئيس علي عبدالله صالح فيما يتعلق بالوحدة اليمنية.

وبشأن الأوضاع الداخلية للاشتراكي، تمنى أنيس حسن يحيى على اللجنة المركزية في دورتها المقرر عقدها نهاية الأسبوع المقبل أن تعالج الاختلالات في أداء دوائر الأمانة العامة، لافتاً إلى ضعف أداء هذه الدوائر «ما انعكس سلباً على أداء منظمات الحزب في المركز والمحافظات».

وقيم يحيى اللقاء المشترك إيجابياً لأنه «شكَّل نقلة نوعية في الحياة السياسية سمحت بإحداث حراك سياسي واجتماعي فاعل ومؤثر». وإذ لفت إلى ركود ساد بعض مفاصل اللقاء المشترك بعد الانتخابات الرئاسية، دعا إلى فتح منافذ للحوار الوطني ليشمل كافة القوى السياسية، وإشراك رجال الأعمال في هذا الحوار باعتبارهم شريحة مهمة في المجتمع، تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية.

● نص الحوار ص 8

استمرار الجدل حول قانون ضريبة المبيعات

فريق استشاري من واشنطن يتوسط بين الحكومة والقطاع الخاص

■ احمد الزكري

الدفاع يسعى لإقناع المحكمة بأن المتهم الماثل أمامها ملاك طاهر ،في حين يعتبره الإدعاء شيطانا أحدث خللا في حياة البشرية يستوجب معه أقصى العقوبات ،ويبقى القول الفصل للقاضي بناء على طرح الأكثر قدرة على كسبه إلى صفه من الطرفين بالقانون.

لكن القانون (قانون ضريبة المبيعات) هو المتهم هذه المرة ،في حين يمثل الطرفان الآخران -في ظل غياب القاضي- القطاع الخاص والحكومة المؤمل منهما تجذير الشراكة بينهما للسيرنحو مستقبل أفضل.

أربع سنوات من الجدل حول القانون لم تنته بعد إلى قول فصل فالمحكمة العليا رفضت الطلب المستعجل الذي تقدم به محامي الغرف التجارية بوقف تنفيذ القانون، وقررت منح محامي الحكومة شهرين للرد على الدعوى المرفوعة من الغرف التجارية.

وكل اتفاق يبدو بين الطرفين ينتهي إلى خلاف آخر، ومع ذلك نفى مدير عام اتحاد الغرف التجارية محمد الميتمي وجود خلاف ، قائلا هو اختلاف في وجهات النظر. ومبديا في الوقت نفسه تفاؤله بالوصول خلال الأيام القليلة القادمة إلى رأي يزيل التعدد في وجهات النظر.

وفي تصريح خاص لـ«النداء» أوضح الميتمي أن فريقا استشاريا قدم من واشنطن بطلب من وزارة المالية لدراسة القانون سيقدم بعد عشرة أيام -إثر التقائه مصلحة الضرائب والقطاع الخاص- مقترحات "ليست بالضرورة أن تكون ملزمة لكنها قد تؤدي إلى نتائج إيجابية".

وجود ما أسماه الميتمي توجها سياسيا على مستوى عال بتحسين مناخ الاستثمار

التتمة في الصفحة 4

محافظة أبين وحارة مسيك بالعاصمة والمهاجر ضحت 1800 شاباً إلى العراق

■ «نيوزيمن»:

قال مسؤول يمني إن مسلحَين يمنيين كانا قد حاولا الالتحاق بالمقاتلين في العراق، أعيدا إلى اليمن بعد اعتقالهما في مصر وسوريا، ما يرفع عدد حالات عودة اليمنيين من محاولات المشاركة في القتال في العراق إلى عشر حالات.

ونقلت "أسوشيتدبرس" عن المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه ومنصبه، إن سلطات بلاده تسلمت العائدين قبل ثلاثة أشهر، وإن وادي الدولة (25 عاما) اعتقلته السلطات السورية أثناء محاولته التسلل عبر الحدود إلى العراق، وتم تسليمه إلى قريبه عبدالكريم الدولة في جنوب اليمن، بينما قال الأخير ان قريبه ما زال معتقلا في السجون اليمنية.

وذكرت الوكالة أن والدي الثاني، وهو من محافظة أبين، أبلغاها أن السلطات المصرية سلمت ابنهما إلى السلطات

التتمة في الصفحة 4

ضبط شبكة دعارة أطفال في العاصمة

■ بشير السيد:

كشفت مصادر أمنية لـ«النداء» أن قوات الأمن ألقت القبض على ثلاثة أشخاص يعملون في شبكة خاصة بدعارة الأطفال.

وقالت إن القوات التابعة للبحث الجنائي داهمت الأثنين الماضي منزل أحد أعضاء الشبكة، الكائن في الدائري بأمانة العاصمة إثر تلقيها بلاغاً عن قيام مجموعة من الأشخاص باستقطاب اطفال من مرتادي النوادي الخاصة بالألعاب الالكترونية والبلياردو المنتشرة في غالبية حواري مدن الجمهورية.

وأوضحت أن افراد الأمن ضبطوا في المنزل، جهاز كمبيوتر يحتوي على ناسخ سيديهات (سيدي رايتر) ومجموعة كبيرة من السيديهات تحتوي على صور وأفلام إباحية لمجموعة من الأطفال برفقة عناصر من الشبكة.

التتمة في الصفحة 4

قحطان إلى الإقامة الجبرية وسالمين إلى المقصلة وعبدالفتاح إلى المنفى

صالح في وادي عمد.. محطة حكام اليمن الأخيرة

■ المكلا - فؤاد راشد

وادي عمد، أحد الوديان الرئيسة في حضرموت، ويحكي رواة التاريخ عنه وعن وادي دوعن الملتصق به، ووادي مر، وغيرها من الوديان عن تدفق وسريان المياه فيه في حقبة زمنية قديمة، بغير انقطاع.

أنهر تنهمر منها المياه لتروي التربة فيخضر الزرع، وينبت الشجر. وكان وادي حضرموت عموماً وما زال مرتعاً ليس لانبعاث وديمومة الحياة الزراعية فحسب، وانما لتدفق الحياة بشتى صورها حتى يقضي الله امراً كان مفعولاً.

وادي عمد بمدينته الفسيحة (حريضة) يضم عدداً من القرى التي تربو على ثلاثة وخمسين قرية بدءاً من قرية عندل وحتى قرى: زاهر، باقيس، ومغدف، شامخ بن سالم، سريواه، نفحون، ورتيل من القرى المتراصة، وحتى خميلة بايزيد.. هذا الوادي دوناً عن الوديان الأخرى قام الرئيس صالح في زيارته الأخيرة لحضرموت والتي اختتمها مطلع هذا الاسبوع، بزيارة معظم مناطقه وقراه، وهو ما لم يفعله رئيس يمني قبله، وربما لم

التتمة في الصفحة 4

عبد الوهاب الآنسي - الأمين المساعد للتجمع اليمني للإصلاح لـ«النداء»:

السلطات توظف الإرهاب للابتزاز السياسي وإخافة الناس

ترك عبد الوهاب الآنسي -الأمين المساعد للتجمع اليمني للإصلاح- الباب مفتوحاً أمام الشيخ عبد الله الاحمر رئيس التجمع، والداعية البارز عبد المجيد الزنداني، والأمين العام محمد اليدومي، للبقاء في مواقعهم أو مغادرتها إذا لم يعدل النظام الداخلي للتجمع خلال مؤتمره العام الذي سيعقد في فبراير القادم بعد أن تُرك أمر تعديل النظام أو بقائه له. إلا أنه جدَّد في حوار مع «النداء» تأكيد شكوك المعارضة من التعاون اليمني الامريكي في مجال مكافحة الارهاب، وقال إنها تزداد كل يوم. ملوحاً بانتهاج أساليب جديدة لإجبار السلطات على كشف تفاصيل هذه العلاقة بعد أن وظّف الإرهاب للابتزاز السياسي.

■ حوار: محمد الغباري

● الآنسي

■ تجنبنا في قيادة الإصلاح ومجلس الشورى تقديم أي اقتراح بشأن النظام الداخلي حتى لا نقيد المؤتمر العام باعتباره صاحب الحق في تعديله

■ كانت هناك قطيعة بينكم كمعارضة منضوية في إطار اللقاء المشترك، والرئيس علي عبد الله صالح منذ الانتخابات الرئاسية، هل هناك بوادر انفراج في هذه العلا قة؟

– بالنسبة لنا في اللقاء المشترك ندعي أن ما هو مطلوب منا قد قمنا به وبروح المسؤولية. ومما يؤسف له أن هذا الموقف الذي كان محل تقدير على المستوى الداخلي وحتى المستوى الخارجي، موقفنا من نتائج الانتخابات، كان موقفاً مسؤولاً منطلقاً من المصلحة العليا للبلد، ولأننا نعتقد أن الأوضاع لا تتحمل الأزمات. ونحن نقول هذا ليس من باب المكايدة شأن الاعلام الذي يحاول -وبدون مسؤولية- أن يغير أي موقف الى صف المكايدة. والدليل على ذلك أن التقارير الداخلية الحكومية والاقليمية والدولية كلها تشير إلى أن مؤشرات المستقبل لا تطمئن وأن استمرار الاوضاع على ما هي عليه قد توصلنا إلى كارثة لا أحد يتمناها لا على المستوى الداخلي ولا الخارجي.

■ هل أفهم أنه ورغم ما قلت لا توجد مؤشرات على الانفراج؟

– موضوع الحوار كما أكدنا أكثر من مرة هو مبدأ بالنسبة لنا وهو الوسيلة الحضارية المثلى التي يمكن بواسطتها يصل الناس الى اتفاق. والشيء الآخر اننا نؤكد دائما أن مشاكل اليمن لاتزال هناك عقبات أمام التحول الديمقراطي وهذه العقبات تقول قناعتنا أن ليس بمقدور أي حزب من الأحزاب أو قوة من القوى أن تحل هذه العقبات وأن تذللها. نحن بحاجة على الأقل لفترة زمنية معينة لتجمع كل الجهود للعمل المشترك من أجل تذليل هذه الصعاب التي تصب في النهاية لمصلحة الجميع. وعلى ذكر العمل المشترك نحن نحس بان فكرة الشراكة لا بالمعنى الذي تفسره السلطة وترى أن أي دعوة من قبل المعارضة بأننا نريد المشاركة في الحكم. نحن نقول إن هذا حق دستوري وأي أغلبية لا تحافظ على هذا الحق ولا تصونه فإنها تخل بشرعيتها.. وإذا لم يكن هذا من مهام الأغلبية فإنها ستظل أغلبية باستمرار. بمعنى أنها لن تشارك أحداً وبالتالي لا تتحكم بحاضر البلاد بل ترسم مستقبلها، لأن ما هو حاصل الآن أن لدينا قوانين في غاية الأهمية ويفترض أنها ليست من حق حزب الاغلبية وحده بحيث يتصرف فيها بعيداً عن الآخرين، والأقلية لا تعني أن هذه الاقلية ستظل باستمرار أقلية والأغلبية كذلك.

■ لكن الرئيس علي عبد الله صالح يحمل المعارضة باستمرار مسؤولية الانشداد لأجواء الحملات الانتخابية، وأنها رفضت دعواته المتكررة لطي صفحة الماضي؟

– بالعكس، كنا ننتظر بعد ذلك الموقف المسؤول الذي أقدمنا عليه بخصوص الانتخابات الرئاسية، متحملين المسؤولية أمام أحزابنا وأعضائنا ومناصرينا، لصالح البلاد وكنا ننتظر شيئاً آخر، والذي حصل أنه منذ أول خطاب للرئيس عقب الانتخابات تكلم عن ذلك وكأنه عفو منه، معتبراً المعارضة مخطئين بل مجرمين، وفي خطابات أخرى تحدث بأن المعارضة بحاجة لمصحات نفسية، ولم نشعر من خلال خطابات الرئيس أنها خالية من هذا الغبش، وأنها لا تعطي أملاً بأن العلاقة ستكون جادة ونظيفة، تستهدف متطلبات المستقبل وتؤكد على موضوع الشراكة في بناء البلد باعتبار ذلك حقا دستوريا وليس منحة من الأغلبية للأقلية ولا هي منّة على الاقلية.

■ التركيز الآن على الانتخابات النيابية التي ستجرى عام 2009م.الواضح أن كل مآخذكم على النظام الانتخابي بمجمله لاتزال كما هي رغم توقيع اتفاقية تطوير التجربة الديمقراطية برعاية من الاتحاد الاوروبي، هل ستنتظرون إلى حين موعد الانتخابات لترفعوا مطالبكم؟

– نظرتنا لهذا الأمر واضحة في مشروع برنامجنا للاصلاح الوطني الشامل والذي جعل الاصلاح السياسي المدخل لأي إصلاحات. وبعد الانتخابات الرئاسية ظهر لنا أن الاصلاح السياسي بحاجة إلى بوابة، وهذه البوابة هي إصلاح النظام الانتخابي بكل مكوناته. ونحن بصدد وضع رؤية مشتركة للعمل في هذا المجال. ونعتبر أنه إذا لم تصلح هذه الآليات فستكون كل انتخابات أسوأ من التي سبقتها، وهذا ليس في صالح التحول الديمقراطي ولا في صالح اليمن لا إقليمياً ولا دولياً.

■ على صعيد الوضع الداخلي لتجمع الاصلاح، لم يقدم الشيخ عبد الله الاحمر رئيس التجمع ومعه عبد المجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى (اللجنة المركزية) موقفيهما في الانتخابات الرئاسية حيث أعلن الأول إنحيازه إلى صف الرئيس صالح في مواجهة مرشحكم فيصل بن شملان في حين وقف الثاني على الحياد؟

– هذا الموضوع طرح في الاجتماع الأخير لمجلس الشورى وطرح بصراحة وشفافية، وكان الطرح في جزء منه متأثراً بالضخ الاعلامي التضليلي وجزء آخر ناتجاً عن ملاحظة ومتابعة لما جرى. وقد وصلنا الى أن الأثر السلبي لتصريح الشيخ الاحمر والموقف الذي فسر بالمحايد للزنداني وكذلك بالنسبة لقضية أخرى طرحت وتقول إن الاصلاح خسر الكثير من المقاعد في الانتخابات المحلية بسبب تحالفه مع بقية أحزاب اللقاء المشترك. نحن قلنا هذا الضخ الاعلامي لا يجب أن ينسينا الحقائق، ومع إقرارنا فعلاً بأن جهوداً كبيرة بذلت من المؤتمر للاستفادة من هذه المواضيع الثلاثة بل وصل الأمر حد التزوير على الزنداني وأصدروا فتوى باسمه فاضطر لنفيها، وكذلك موقف الشيخ الاحمر فقد أعقبه إعلان منه بأن ذلك هو موقفه الشخصي وهو ليس ملزماً للاصلاح. وهناك إشارة منه لم يركز عليها الاعلام وهي أنه قال إنه في يوم الاقتراع سيكون في المستشفى وهذه كلها تؤشر الى أن الشيخ عبد الله الاحمر انتزع منه ذلك الموقف انتزاعاً. أعود وأقول: نحن في مجلس الشورى أقرينا أن نتعامل مع الحقائق كما هي، أي لابد أن نعرف كم نسبة التزوير، كم نسبة الاختلالات سواء فيما يخص السجل الانتخابي أو بفترة الاقتراع، وما حصل عند إعلان النتائج لأنها كانت أضحوكة، وأصبح الناس يتندرون بما فعلته اللجنة العليا للانتخابات خاصة عند اعلان النتائج. ومن هنا جاءت مبررات كثيرة للقاء المشترك ليكون له موقف سلبي، ومع هذا تحمل المسؤولية ورجح مصلحة البلد العليا في استمرار التحول الديمقراطي. عموما اتفق في مجلس الشورى على أنه ومن خلال استبيان داخلي عن تأثير كل عامل من العوامل على نتائجها، وكان هذا الاستبيان من أجل الاستفادة منها مستقبلا. اما ما كان واضحاً والذي لا يجادل فيه أحد هو أن الخلل كان في الادارة الانتخابية، ونعتقد أنه بالنسبة لأعضائنا قناعاتهم واضحة، ويمكن أن هناك بعض الأنصار مازالوا متأثرين بالضخ الاعلامي المضلل، لكن في المؤتمر العام إن شاء الله سينتهي كل شيء.

■ مؤتمركم العام سينعقد في فبراير والنظام الداخلي يحظر على شاغلي المواقع العليا فيه البقاء في مناصبهم لفترة جديدة، هل ستمضون في الالتزام به أم ستعدلونه؟

– كان مطلوباً من القيادة ومجلس الشورى أن يقدما تصوراً حول هذا الأمر الى المؤتمر. وحتى لا نقيد المؤتمر بأي رأي مسبق فقد تخلت القيادة ومجلس الشورى عن تقديم أي مقترح وتركوا الموضوع للمؤتمر العام باعتباره صاحب الحق لأنه من أوجد النظام العام.

■ هناك تساؤل عن موقف التجمع من القضايا الاقليمية مثل تطورات الاوضاع في الصومال أو ما يخص تداعيات إعدام الرئيس العراقي السابق وخصوصاً أن حليفيكم: الاشتراكي والناصري أصدرا مواقف واضحة في هذا الجانب، هل لذلك علاقة بمخاوف من سوء فهم دول الجوار أم ماذا؟

– بالنسبة لموضوع الصومال والقضايا العامة نحن رحلنا هذه المواقف الى اللقاء المشترك سواء كانت وطنية أم اقليمية أم دولية. الجانب الثاني أن المعلومات المتضاربة والسياسة الاعلامية التي تنتهجها الحكومة إزاء هذه القضايا وهو ما نشكو منه دائماً من أنها تتعامل مع هذه القضايا بتعتيم، ولو استطعنا أن نعبر عنها بموقف وطني لكان أفضل كما هو الحال مع القضية الفلسطينية إذ لا توجد فوارق كبيرة في هذه القضية، لكن يبدو أن الحكومة مستمرة في سياستها التعتيمية. أما ما يخص إعدام صدام حسين فقد كان لنا موقف أعلنته شخصيا ولم تختلف وجهة نظرنا عن بقية حلفائنا..

■ استطعتم أن تتجاوزوا مرحلة الصدام مع الولايات المتحدة في الحرب على ما يعرف بالارهاب لكن الشيخ الاحمر رئيس التجمع، قال ان التعاون مع امريكا شر مطلق، كيف ذلك؟

– في القضايا التي ليس فيها موقف محدد من التجمع فإنها تبقى قضايا مفتوحة ويمكن أن يكون فيها اجتهاد شخصي ، لكن بشكل لا يتصادم. الشيخ ليس مع الارهاب وهذا هو المبدأ، نحن كلنا متفقون أن اتخاذ العنف وسيلة في العمل السياسي نعتقد أن زمانه قد ولى، ومساحة الاجتهاد هي فيما يتعلق أنه أصبح شعار مكافحة الارهاب تُمارس في ظل هذا الشعار أنواع من الارهاب تفوق أحيانا ما يدعى انه مكافحة الارهاب، فاصبح الغياب المتعمد للتوافق على توصيف او تعريف الارهاب، هذا أكبر دليل على أنه ليست هناك نية أو قناعة بأن تكون هذه القضية قضية واضحة، لها ضوابطها وبحيث لا يخلط بينها وبين العمل السياسي. أن تقول إنك ترفض العنف في العمل السياسي ثم تأتي ولأغراض سياسية تمارس العنف ولكن تحت ستار الحرب على الارهاب، العقدة هنا. لكن هل صرح الشيخ عبد الله في يوم من الأيام أنه مع الارهاب؟ هذا لم يحصل.

■ هل يعني هذا أنكم في المعارضة مازال لديكم تحفظات على التعاون اليمني الامريكي في مجال مكافحة الارهاب؟

– نحن لدينا تساؤلات كبيرة وواسعة وكل يوم تزداد اتساعا حول هذه العلاقة، لأن العلاقة بين الولايات المتحدة والحكومة اليمنية علاقة معتم عليها، وهناك تعمد في استخدام القضية الامنية في العمل السياسي الداخلي. وليس بعيداً عنا ما حصل في الانتخابات الرئاسية: كان الإرهاب مرتكزاً أساسياً للابتزاز السياسي في الانتخابات، وتخويف الناس.

■ إذاً هل تخشون في المعارضة من تغلغل الولايات المتحدة أمنياً، خلافاً للدور الأوربي الذي يلعب دورا سياسياً قد يساعد في تعزيز التحول الديمقراطي؟

– نحن نحمل السلطة المسؤولية الكاملة عن هذا الجانب، ونطالب -وسنظل- بأن تكون المواضيع التي تهم الوطن ومستقبله، فهي حق لكل مواطن أن يطلع على تفاصيلها، فلا يوجد ما يبرر أن يكون هناك كتمان في هذا الجانب تماما، وربما مستقبلا أننا لن نكتفي بالمطالبات فقط بل سنفكر في آلية جديدة للحصول على ذلك، لأن هذا امر لا يحق لأحد أن يتصرف فيه لوحده.

■ قل لي بصراحة! هل تعتقد أن جامعة الايمان وبعض الشخصيات في قيادة الاصلاح كالزنداني ومحمد الصادق وآخرين يشكلون عبئاً على التجمع؟

– كل حزب من الاحزاب خصوصا في الدول التي لا تزال في بداية التحول الديمقراطي لابد أن الاوضاع المتشابكة والمعقدة تقتضي تحمل البعض، بل ويلزم أن يكون هناك تحمل لبعض القضايا تفاديا لما قد يؤدي الى ما هو أسوأ، لا تَنْسَ أن السلطة بكل إمكانات البلد تشعر أن من أهم أولوياتها ليس إصلاح البلاد ولكن كيف تضعف أي قوة ناشئة ليست على المقاييس التي تريدها، خاصة في مجتمع يحتاج لفترة طويلة لكي يعي كيف يناصر أو كيف يدعم. مايزال الدور المطلوب للسلطة في التحول الديمقراطي، شئنا ذلك أم أبينا، وإذا لم يسر في الطريق الصحيح فإنه يسبب عقبات ويطيل الطريق أمام القوى التي تتحمل مسؤولية التحول الديمقراطي..

■ إلتقيتم مع وفد من هيئة علماء المسلمين في العراق، ماذا دار في اللقاء؟

– نحن لم نلتق معهم كهيئات وإنما هم جاؤوا لزيارتنا وكان همهم الاول هو شرح الاوضاع هناك من خلال وجهة نظرهم ونصيحتنا كانت في إطار أنه ينبغي أن لا ينجروا الى معارك واضح أن نتيجتها لصالح طرف ثالث هو الاحتلال. لكن يبدو من سير الامور هناك أن المسالة قد أصبحت من الوضوح بحيث يصعب اليوم قول الكلام المرن. هناك مخطط لا يتورع في أن يستخدم كل الوسائل البشعة للوصول الى هدفه. ربما أن المحتل قد يتورع عن القيام بها حفاظا على سمعته. وضع العراق خطير وكل يوم تتضح هذه القضية بشكلها البشع الذي كنا نقرأ عنه في الكتب ونعتبره كلاماً مدسوساً ناتجاً عن العصور المتخلفة التي عاشها المسلمون. أما اليوم فإننا نراه تطبيقات عملية لهذا الفكر، بل تتجاوز ما هو مكتوب.

■ هل أنت مع ما يطرح اليوم عن وجود مشروع قومي فارسي في المنطقة العربية يتغطى برداء مذهبي؟

– لا أريد أن أسلك ما تسلكه الحكومات العربية وإعلامها من انتقاد مخططات الآخرين. إيران لها أجندة داخل العراق، وهي لا تخفي ذلك،بل لو استطاعت أن تكون القوة الاكبر في الاقليم لما ترددت. الامريكيون لهم أجندة والقوى الوطنية العراقية لها أجندة وحتى الاوربيون وروسيا لهم أجندتهم. غياب الاستراتيجية العربية التي يمكنها أن تعدل من هذه الاجندات كلها هو الذي يسبب كل هذه الكوارث. واذا بقينا نتحدث عن أجندات الآخرين فقط فذلك نوع من الهروب لن يوقف هذه المخططات، بل يمكن أن يسهم في إنجاحها، فمثلا الحديث عن إيران بلهجة غير مسؤولة وبدون حقائق يدفع المتطرفين داخل إيران ليكونوا أكثر تطرفا من الحاليين. الصراع السني الشيعي والحديث عنه بدون قاعدة معلوماتية صحيحة وبدون سياسة للتعامل مع هذه القضايا ربما أننا نصب الزيت على النار.

■ الانتخابات الرئاسية أكدت بأن إصلاح النظام الانتخابي هو المدخل إلى الإصلاح السياسي

■ الحديث عن إيران بلهجة غير مسؤولة يقوِّي المتطرفين

ياء النداء

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

مجانين اليمن

هل قرأتم كتاب "مجانين اليمن"؟ أنصحكم بقراءته فأنا متأكد أنكم ستخرجون بكثير من الفائدة والمتعة.

الكتاب عبارة عن حوارات صحافية عابرة مع أكثر من 46 مجنوناً يمنيا خالصا، والأصح 46مغيبا يمنيا خالصا (مجانين، متسولين، مدعو نبوة، ومهدوية، سجينات،محبطون، حزبيون عاديون، أطفال، عمال، مزارعون، وحتى بائعات هوى... الخ) التقطهم جميعا المجنون الكبير احمد سيف حاشد من الشوارع والأزقة والأسواق، وبيوت الخيش والمحاوي، وأعاد تعريفهم إلى مجتمعهم اليمني المهمش، كفلاسفة ومنظرين كبار، وهم كذلك أو بعضهم كذلك على الأقل، ولكنهم منظرون وفلاسفة ظرفاء وخفيفو ظل على خلاف أولئك المنظرين "الثقال" الذين يظهرون كل مساء على شاشات الفضائيات العربية وعناوين الصحف الصباحية.

ليست كل الحوارات في كتاب "مجانين اليمن "جيدة أو مهمة، وفي بعضها يبدو تدخل الصحفي في توجيه السؤال أو في صياغة الإجابة واضحا، لكن هذه نادرة في حوارات الصحفي والبرلماني حاشد، تكاد لا تجدها إلا حين تغيب "النساء" ويظهر "الرجال" للحديث نيابة عنهن كما هو الحال في الواقع الذي نعيشه وينتقده الكتاب وصاحبه بقوة وربما بقسوة جارحة.

الكتاب أعده للطباعة وقدم له الصحفي المبدع ياسين الزكري، وهو عبارة عن حوارات صحافية سبق أن نشرتها كل من صحيفتي "القبيطة" و"المستقلة"، وكانت سببا لتميز الأولى قبل إغلاقها من قبل وزارة الإعلام، وانتشار الثانية بعد أن وصلت مبيعاتها إلى خمسين آلف نسخة أي أنها الصحيفة اليمنية الأولى من حيث رقم التوزيع، حسب علمي.

بالطبع كلامي عن صحيفة «المستقلة»، واسعة الانتشار، قد يغضب الزملاء الأعزاء وبالذات أصحاب الصحف الأسبوعية واليومية، وقد يقول بعضهم بتنطع المثقفين الكبار "تلك صحيفة صفراء، لا تقرأها النخبة وتهتم بالإثارة". وأقول له هذه هي الصحافة الشعبية، ولا يهم إن كنت تقراها أم لا، والمهم هو أن الناس يقرؤونها وأنها لا تكذب أو لا تزور وتحرص على مصداقيتها باعتبارها القيمة الأخلاقية والمهنية الأهم في الصحافة ودورها في حياة الناس، والتي بدونها تتحول الصحافة إلى شيء آخر.

الصديق احمد سيف حاشد هو قاض عمل في سلك القضاء العسكري طويلا، وهو اليوم برلماني وعضو لجنة حقوق الإنسان، وهو أيضا ناشط سياسي معروف، لكنني على يقين انه يجد نفسه أكثر في الصحافة وقد أخلص لها ونجح فيها وهو فوق هذا وذاك "مجنون كبير" بل يمكن اعتباره "أبو المجانين اليمنيين"، وهو بالفعل مجنون بحب اليمن وبمجانينها وبناسها الطيبين والبسطاء والمهمشين، بل هو ممثلهم في البرلمان وبالتالي ممثلنا جميعا، السنا كلنا مهمشين ومغيبة صوريناً وأصواتنا، في هذا البرلمان وفي هذا الوطن أيضاً.

أتراني امدح أم "أذم" الصديق أحمد حين أسميه أبو المجانين اليمنيين"؟

.... اجب ما شئت، أما أنا فلا أرى في هذا الرجل الا نموذجا ومثالا لي في الحياة، وأتمنى أن أستطيع أن أقوم بشيء يسير مما يقوم به تجاه البسطاء والمعدمين ومن ليس لهم جاه أو نفوذ في هذه البلاد المغلوب على أمرها.

***

"قصة الإيمان..." لنديم الجسر، كتاب من أجمل واهم الكتب الفلسفية التي قرأتها في حياتي، ولا زلت أتذكر عبارة جميلة وعميقة المعنى قالها بطل القصة "الفلسفة بحر... لكنه مختلف عن بقية البحور... تغرق في سواحله وتنجو في أعماقه" وهكذا هو الصديق احمد سيف حاشد ومجانينه الكرام.

فواتير الخدمات التجارية دفعت المستأجرين إلى الهروب

حدائق وملاعب الاطفال في عدن.. ضحية أخطبوط الاستثمار الوهمي

■ عدن:

أدت حالة الإهمال المزرية التي تعاني منها ملاعب وحدائق الاطفال في محافظة عدن إلى تدهور أوضاعها وتدني مستوى الخدمات المتوافرة فيها؛ فتحول عدد منها إلى ملاجئ للطيور والحشرات والزواحف، بعد ان اغلقت هذه المتنفسات/ المتنزهات العامة ابوابها في وجه مرتاديها من أبناء المحافظة والزوّار القادمين إليها من الخارج أو من بقية محافظات الجمهورية.

وقال مسؤولون في السلطة المحلية أن وصول الحدائق والملاعب الخاصة بالأطفال إلى هذه الحالة التي لا ترضي أحداً سببه عزوف كثير من المستثمرين من القطاع الخاص عن الاقدام على تشغيل هذه المتنزهات نتيجة للأعباء التي يتحملونها والخسائر الفادحة التي يتكبدونها آخر كل شهر عند استلامهم لفواتير الخدمات اللازمة للتشغيل وأهمها فواتير استهلاك المياه التي يتم احتسابها وكأنها تدخل ضمن نطاق الشرائح التجارية مع أن الأصل في ذلك هو أن هذه الاماكن العامة عبارة عن متنفسات يرتادها الناس لقضاء اوقات قصيرة بعيداً عن توترات الحياة ومشكلاتها التي تتفاقم بصورة متسارعة!

المعلومات الواردة إلى الصحيفة - حسب إفادة بعض المواطنين- أكدت أن إغلاق بعض الحدائق ليس بسبب هذه المشكلة فقط وإنما هناك نزاعات مع بعض الجهات التي تدعي ملكية هذه الاماكن ومنها، على سبيل المثال، حديقة حي عمر المختار في منطقة الشيخ عثمان التي يقال بأن احدى الجمعيات أو ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني تسعى للبسط عليها والإدعاء بأنها تمتلك الوثائق اللازمة لتبعية هذه الحديقة لها الأمر الذي تنفيه السلطة المحلية في المديرية والتي افاد متحدث بلسانها انه لا يوجد حتى الآن من يعرض الوثائق الثبوتية لملكية الحديقة وأنه سيتم تشغيلها في الاشهر القادمة من العام الحالي بعد إعادة تحسينها وتطويرها بالتعاون مع مكتب الأشغال العامة وصندوق النظافة وتحسين المدينة الذي أفاد مصدر مسؤول فيه أن هناك نحو 13 حديقة عامة وملعب اطفال سيتم إعادة تشغيلها بعد تحديثها وبكلفة اجمالية تزيد عن اربعمائة مليون ريال.

وفي موقع آخر مضت نحو أربع سنوات منذ أن تم تسليم موقع في منطقة القلوعة بمديرية التواهي لأحد المستثمرين وهي ساحة بيضاء كبيرة ليقوم المستثمر ببناء مركز تجاري له، بمحاذاته حديقة صغيرة تحوي مجموعة من ألعاب الأطفال إلاأن الاعمال في المشروع العام تسير كالسلحفاة إن لم تكن متوقفة في الاصل. بينما بات المركز التجاري قاب قوسين أو أدنى من الانجاز ولم يتبق فيه سوى اعمال التركيبات والتشطيبات النهائية علماً بأن هذه الحديقة هي المتنفس الوحيد للمنطقة التي يزيد عدد سكانها عن ثلاثين ألف نسمة ولا يجد الاطفال وصغار السن المكان المناسب للقيام بأنشطتهم سوى اللجوء إلى الشوارع العامة والطرقات لممارسة هواياتهم وبذلك تكون حياتهم عرضة لمخاطر حوادث السيارات. كما أن اتخاذ شوارع الاحياء السكنية والحارات الشعبية أماكن للممارسة الرياضية يتسبب في مضايقات للسكان ليل نهار.

احد المهتمين بهذا الشأن قال إن السبب في وصول حدائق عدن إلى هذه الوضعية الصعبة يكمن في سوء التخطيط إذ كيف يعقل ان يتم العمل حالياً في إنشاء حديقة عامة في مساحة موقع الجندي المجهول بالتواهي ضمن مشاريع برنامج تطوير مدن الموانئ في الوقت الذي توجد فيه حديقة كبيرة جوارها وهي حديقة عدن التي اغلقت ابوابها وعجزت السلطة المحلية عن تشغيلها في حين أن هناك مناطق لا توجد فيها أي متنفسات عامة ومناطق أخرى بها حدائق وملاعب متجاورة.

وسواء كانت الاسباب الكامنة وراء وصول متنزهات عدن إلى هذه الوضعية هو الاستثمار غير الجاد أم هروب المستأجرين بسبب فواتير الخدمات أم النزاع حول المواقع أم سوء التخطيط فإن النتيجة في الأخير واحدة وهي وقوع الاطفال والعائلات في عدن ضحية هذه الإرباكات وحرمانهم من مواقع عديدة كانت هي الملاذ الآمن لقضاء اسعد الأوقات، خاصة بعد أن اصبحت السواحل والشواطئ هي الأخرى تحت طائلة الاستثمار الذي مد اذرعه ليبتلع كل شبر فيها.

والسؤال هنا، هل تستطيع السلطة في عدن سحب المواقع المهملة من المستثمرين الذين لم يلتزموا بالشروط أم أن وراء الأكمة ما وراءها!؟ الأيام القادمة ستكشف لنا الحقائق وتظهر المستور. حينها سيكون لنا حديث آخر.

التعريفات

الجندر

هذه الكلمة في الإنجليزية، أصبحت تستخدم للدلالة على «النوع الاجتماعي» أو الجنوسة، وتمييزاً له عن النوع البايولوجي. وقد دخل المجال التداولي، لأول مرة، على يد ج. روبِد(1975). وكان الاختلاف على المصطلح الجديد قوياً في الثمانينات، ووظفته الحركة الأنثوية في ذلك الوقت، ليكون تطويراً لمنطلقات الحركة، مقدمة بذلك تغييراً جوهرياً في نظرية النوع، فأصبح الآن تأكيداً على التركيب النوعي المختلف، والوظيفة البايولوجية للجهاز العضوي بأسره، أي في المستويات الكرومسومية، والكيماوية (الهرمونات)، وبنية الهيئة التشريحية عند المرأة والرجل، الذي يرتبط في المقام الأول بالأنماط الثقافية، أكثر من ارتباطه بالقوانين الطبيعية البايولوجية، وبالأنماط الجندرية، النوعية، وتوصيفها القيمي في وسط اجتماعي معين، وفي مرحلة تاريخية معينة. وهذه الأنماط الثقافية ليست إلا وعياً بالدور الاجتماعي -الجنسي، الذي يعبر عنه بمفهومات الرجولة، أو العضلية، والأنوثة، أو الأنثوية. وتندرج الأنماط الجندرية في الوعي منذ الطفولة، في مسار إضفاء الطابع الاجتماعي على القيم السائدة في الوسط الثقافي، عن السلوك القويم، وتوزيع الكفايات، والالتزامات... إلخ.

إن التربية التقليدية وفقاً لهذا التصور جنسية، تتخذ لها من التراتب الأساسي للأدوار الجنسية في المجتمعي، دليلاً على مقام هذا الطرف أو ذاك، وتدمج الفرد في فئة اجتماعية محددة، فتكون عندئذ جندرية (نوعية) حكماً. وينشأ لذلك تصور جوهري للاختلاف بين النوعين، يكون فيه الدور الاجتماعي في علاقة هُوية (أي متطابق كلياً) مع النوع (البايولوجي). تصور بنائي، يهتدي بالهُوية الجندرية، حيث يحدد الفرد نفسه امرأة أو رجلاً، بما في ذلك الواجبات والالتزامات. إن تحقيق هذه الأدوار ليس مناطقاً بالبايولوجيا، بل بالرمزية، وباللغة، وبالعوامل الثقافية.

إن أحدث تصورات الحركة الجندرية، تستند إلى التحليل النفسي عند جاك لاكان، حيث يتعذر الحديث عن هُوية واحدة ثابتة، وذات لها دلالة ثابتة. إن الشخصية عند لاكان، ندرج في البداية باعتبارها تشظياً أو انقساماً، ورغبة لا متناهية. والأساس الثابت والفاعل فيها ليس الواقع، كما في التحليل النفسي الكلاسيكي عند فرويد، بل جوهر، أو ماهية رمزية متخيلة. بيد أن ا لاستنتاجات التي ترتبت على هذا التصور الأساسي جاءت مختلفة. فجوديث باتلر(*)، تفهم الجندرية عملاً تكوينياً، يتم في إطار أنماط ثقافية معينة، تقوم بدور رمزي. أما غروس، التي تعارضها، فإنها تفهم الجندر على أنه مجاز للتشويه الجنسي، ولا يمكن تعريفه، أو التدليل عليه بهوية قارة. أما تيريزا دي لاروبتس فإنها تستند في تحليلاتها إلى م. فوكو. ففي كتابها «تكنولوجيا الجندر»، الذي اعتُبر نقطة تحول في الدراسات الجندرية، ترى أن الجندر بنية اجتماعية تمثيلية، أو مكون تمثيلي في الخطاب السائد، وهو نتاج مؤسسات اجتماعية كثيرة، كنظام التعليم، ووسائل الإعلام العامة، والطب، والقانون، وليس فقط الأسرة، بل وأيضاً اللغة، والفن، والأدب، والسينما، والنظريات العلمية، وهذه أقل ظهوراً في المجال الإدراكي للظاهرة الجندرية.

إن الدراسات الجندرية، التي تنظر إلى الجنس بما هو ظاهرة ثقافية، تشمل في سياق تحديد إطارها، كل الدراسات الإنسانية: التاريخ، الاقتصاد، علم نفس، علم الاجتماع...إلخ. وتتميز بالدراسات البينية، والتأليف بين مناهج عدة، والتركيز على الفرد وتوجهاته. إن علاقة الحركة الأنثوية، بالجندرية، بما هي مفهوم، متعددة. فهناك من يرون أن الجندرية تحجب عن الأنظار مشكلة المرأة، ويشككون في عدالة الدعوة إلى إفراد خصائص نوعية «للأنثى». للدراسات الجندرية في الولايات المتحدة مقام رسمي في التعليم، وفي البحوث العلمية، ملزم لكل المؤسسات الإدارية- الاجتماعية. الجندرية بحث جريء مقتحم عن المساواة، يرى من منظور جديد، يدخل قضية المرأة بما هي إنسان، في أفق علمي باتساع العلوم كلها، وذلك لتحرير المرأة والرجل معاً.

أبوبكر السقاف

(*) تتسم دراساتها بطابع أكاديمي، وكثيراً ما يكون هذا ذريعة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنها من الذين يناصرون الحق الفلسطيني وينتقدون الصهيونية. وهي يهودية أمريكية.

وزير الداخلية يأمر بضبط قاتلي السياني

للمرة الثانية يصدر وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي توجيهات لمدير امن محافظة صنعاء بضبط 4 أشخاص متهمين باختطاف «ع. السياني» وقتله وإحراق جثته.

وقالت شقيقة المجني عليه لـ«النداء» إن العليمي وجه بتنفيذ أوامر النيابة التي سبق وأصدرتها لقيادة أمن محافظة صنعاء بالقبض القهري على المتهمين الأربعة وبينهم احد ابناء المشائخ النافذين.

وكانت «النداء» تناولت تفاصيل جريمة قتل خريج كلية الآداب، السياني (26 عاماً) في عدد سابق تحت عنوان «أحرقوا جثته بعد عمل مشين مارسوه أمامه»، والمتهم فيها 14 شخصاً ضبط 10، بينهم إمرأتان إحداهما زوجة المجني عليه المتهمة بالتآمر مع عشيقها إبن الشيخ، ومرافقيه الذين اعترفوا في تحقيقات النيابة الجزائية باختطاف السياني واحتجازه 10 أيام مكبلاً في أرضية مسورة في «عصر» مديرية الوحدة أمانة العاصمة، وقيام الزوجة بممارسة الفاحشة مع عشيقها ومرافقيه أمام زوجها.

كما أفادوا في اعترافاتهم أنهم أخذوا جثة المجني عليه وأحرقوها وسيارته في منطقة «مذر» في أحد جبال بني مطر على خط صنعاء – الحديدة.

وتأمل شقيقة المجني عليه بتسريع تنفيذ أوامر النيابة المعززة بتوجيهات وزير الداخلية وكذا توجيهات سابقة من رئيس الجمهورية والقاضية بضبط المتهمين الأربعة الفارين وتقديمهم للعدالة.

ومن المقرر أن تنظر المحكمة الجزائية بأمانة العاصمة في ملف قضية السياني في الأيام القليلة القادمة.

جمعية لحقوق الإنسان في حضرموت

■ «النداء» - المكلا:

تداعى نشطاء، سياسيين ومثقفين وصحفيين ومفكرين واطباء وشخصيات اجتماعية، في محافظة حضرموت لعقد اجتماعات متتالية لبلورة الافكار ووضع الاسس السليمة والصحيحة لانشاء جمعية تعنى بحقوق الانسان والحريات في المحافظة.

وعلمت «النداء» أن من المتوقع الإعلان مطلع الاسبوع القادم عن اسماء اللجنة التحضيرية للجمعية تمهيداً لتسجيلها وإشهارها رسمياً.

يذكر أنه لا يوجد في محافظة حضرموت، بساحلها ووادييها، جمعية رسمية شعبية أو حكومية تضطلع بمهام حقوق الانسان وحرياته.

إلى ذلك علمت «النداء» أن مدير عام أمن حضرموت قام بتأجير سيارات اطفاء الحرائق لبعض الشركات ا لنفطية العاملة في محافظة شبوة وأبقى على واحدة فقط داخل مدينة المكلا المكتظة بالسكان والبنايات السكنية وهو اجراء سيعرض حياة المواطنين والممتلكات لمخاطر جسيمة إذا أندلع حريق في احد الاحياء.

عبدالحق يناشد النائب العام

■ «النداء»:

فوجئ المواطن عبدالحق صالح بن عبدالحق بعد أن تقدم بشكوى إلى أمن مديرية المكلا ضد اشخاص قاموا بالاعتداء على ارضيته في مخطط ابن سيناء بحسب صكوك ووثائق رسمية بينة. أن يتحول إلى متهم قام بالاعتداء على أراضي من قاموا بالاعتداء على اراضيه، هكذا ارادت نيابة استئناف حضرموت بالساحل، وغيرت مجرى القضية عن مسارها خلافاً لما ذهب إليه أمن مديرية المكلا ونيابة مديرية المكلا ايضاً.

المواطن «عبدالحق» سلم «النداء» ملفاً متكاملاً عن شكواه ومظلمته وناشد عبر الصحيفة النائب العام، الذي سبق وأن لجأ إليه، التوجيه إلى استئناف المحافظة بوقف إجراءاتها باعتبارها باطلة وإعادة ملف شكواه إلى نيابة مديرية المكلا كونها المعنية بالضبط والمطلعة على حيثيات القضية بكافة تداخلاتها وهي قضية مدنية بحتة لا تتطلب كل هذا التسويف والتداخلات.

جدير بالذكر أن قضايا النزاع في شؤون الاراضي وما شابهها هي قضايا مدنية تنظر فيها المحاكم. ودور النيابة لا يتعدى ايقاف نزاعات قد تؤدي إلى اقتتال وإحالة ملفات الغرماء إلى المحكمة ليقول القضاء فيها قوله العادل.

صبراً آل المتوكل

ببالغ الأسى والحزن
أتقدم إلى الصديقين العزيزين
إبراهيم وخالد شرف محمد المتوكل
بأصدق التعازي
في وفاة المغفور له بإذن الله
تعالى جدهما الوالد القدير
العلامة محمد بن يحيى عباس المتوكل
تغمد الله الفقيد بواسع
الرحمة والمغفرة
وأسكنه الجنة وألهم أهله
وذويه الصبر والسلوان

سامي غالب

فريق استشاري

(تتمة الصفحة الأولى)

يؤكد لديه التفاؤل بالوصول إلى حل إيجابي.

تكليف الفريق الاستشاري بالنظر في القانون وتفاؤل الميتمي جاء إثر إعلان وزير المالية الدكتور سيف العسلي تنفيذ القانون الذي اعتبره من أعدل وأكفأ وأبسط أنواع الضرائب، داعيا الغرف التجارية إلى التخلي عن مقاومة تطبيقه ، والتقدم بمطالب مقبولة ومعقولة ومفيدة ،مشيرا إلى أن الضريبة لن تطبق على كل التجار، ولكن على المستوردين وكبار التجار والمنتجين فقط.

وردا على اتهامات حكومية للقطاع الخاص برفض القانون للتهرب من الضرائب يؤكد الميتمي أن القطاع الخاص لا يرفض الضريبة، لكن القضية لديه تكمن في كيفية شمول الضريبة للجميع وفي آلية تحصيل الضريبة التي وصفها بغير الفعالة،مشيرا إلى أن اليمن حسب آخر تقرير للبنك الدولي، من البلدان التي فيها الضرائب مرتفعة "والتهرب من الضرائب يزداد كلما ارتفعت الضريبة".

ويتخوف القطاع الخاص من نصوص في القانون تسمح بانتهاك الحرية الشخصية للمكلفين بدفع الضريبة عبر التنصت على هواتفهم، ومنعهم من السفر، والسماح بمصادرة أموال المكلفين. ويخشون أن تلحق بهم أضرارا بليغة على أيدي رجال الضرائب الذين يعطيهم القانون صفة الضبط القضائي.

في المقابل يؤكد وزير المالية أن تطبيق هذا القانون لن يعرض المكلفين للمنع من السفر وللتفتيش المفاجئ غير المنضبط، بل يمكن المكلفين من التقدم بالإقرار الذاتي.

وقال: "لن يتم إجبار المكلفين على دفع الضريبة مرتين، ولكنها ستكون ملزمة بدفع فارق أي ضريبة"، مؤكداً أن تطبيق أي ضريبة مبيعات لن يؤثر على ضريبة الدخل ولكن سيتم الحصول عليها نتيجة لتحصيل ضريبة المبيعات وستكون سرية ولن تستخدم في تحصيل أي ضريبة أخرى.

وأبدى استعداده لبحث أي آلية مشتركة لحل أي إشكاليات قد تنشأ من جرَّاء تطبيق القانون لمنع حدوث أي استغلال له يؤدي إلى حدوث أي ابتزاز للمكلفين " وإذا ما ثبت من وقوع أي ضرر فادح على المكلفين فسيسعى من خلال الحكومة لتحديد التعديلات المناسبة وإقرارها من خلال القنوات الدستورية والقانونية".

لكن تعديل القانون ليس حلا حسب الميتمي لأن القطاع الخاص لا يطرح تعديلا للقانون بقدر ما يبحث عن أدوات تحصيل صحيحة وفعالة.

ويضيف: في الوقت الراهن الذي يعاني فيه الاقتصاد اليمني من مشاكل يتطلب الأمر التركيز على الوظيفية الاقتصادية للضريبة وليس على وظيفتها المالية فذلك الذي يؤدي إلى معالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

وزير المالية أكد أن المستفيد الأكبر من تطبيق القانون هو القطاع الخاص ويرى القطاع الخاص أن تطبيق القانون بصورته الحالية سيشكل المسمار الأخير في نعش الاقتصاد الوطني، الذي وصفوه في رسالة سابقة إلى مجلس النواب، بالمتردي من خلال ارتفاع سعر الدولار وهروب المستثمرين.

وأكد رئيس الغرفة التجارية محفوظ شماخ في مؤتمر صحافي أن تطبيق القانون وفق الآلية المجحفة سيؤدي إلى المزيد من النفقات التي ستضاف فوق سعر السلعة". مايعني أن تطبيق القانون سيؤدي إلى ارتفاعات جديدة في الأسعار مهما ادعت الحكومة غير ذلك.

وفي حين أكد العسلي أن القانون لا يعدل إلا بقانون، اعترف رئيس مجلس الوزراء عبد القادر باجمال أمام مجلس النواب في جلسته المنعقدة في الرابع عشر من سبتمبر 2005 برفع ضريبة المبيعات إلى (8%) بدلا من (5%) المحددة في القانون ، مبررا ذلك بما أسماه مواجهة الحكومة إشكالية في تحصيل الضريبة المجزأة.

النواب بدورهم اعتبروا ذلك مخالفة قانونية أحالوها إلى اللجنة المختصة مع مخالفات أخرى لم يبد شيئ بشأنها.

التعديلات التي أقرها مجلس النواب في يوليو الماضي ورفضتها حينها كتل المعارضة تضمنت إعفاء القمح والأرز والأدوية من الضريبة ووضع حليب الأطفال في خانة "الصفر" في جدول الضريبة الذي يعني، حسب نواب، إمكانية فرض الضريبة عليه في وقت آخر وكذا الإبقاء على الإعفاءات التي تضمنها قانون الاستثمار،إلى جانب عدم تحصيل الضريبة على مدخلات الإنتاج في المنافذ الجمركية على المصانع المسجلة رسميا وتحصيلها بعد استخدام تلك المواد في التصنيع وخفض ضريبة القات من 30% حسب مشروع الحكومة إلى 20% وخفض ضريبة بقية السلع والخدمات الأخرى من 10% إلى 5% باستثناء السجائر والذخائر والمفرقعات التي فرضت عليها ضريبة بنسبة 90% وخدمة الهاتف السيار والهاتف الدولي بنسبة 10%.

وفي المقابل ألغيت كافة الإعفاءات للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والمختلفة والتعاونية ووحدات السلطة المحلية والجيش والأمن مع استثناء الإعفاءات التي تلتزم بها اليمن بموجب اتفاقيات دولية.

المحصلة النهائية أن مؤتمر الاستثمار المنتظر عقده في أبريل القادم يحتاج، حسب الميتمي، إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتأمين حوافز مغرية لجذب المستثمرين "وهناك فرص للحل".

أبين وحارة

(تتمة الصفحة الأولى)

اليمنية التي وعدتهما بالافراج عنه قريباً، لكنهما ما زالا ينتظران الوفاء بهذا التعهد، وطلبا عدم ذكر اسميهما أو اسم ابنهما.

من جهتها صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون نقلت عن مسؤولين وأقارب مجاهدين في اليمن، إن اليمن استعادت من السلطات السورية والمصرية، اثنين من المجاهدين الإسلاميين خلال محاولتهما الإنضمام إلى المقاومة في العراق.

وذكر المسؤول، الذي قال إنه غير مخول التحدث لوسائل الإعلام: "لقد تسلمنا يمنيين اثنين قبل ثلاثة أشهر، مضيفا: إن سوريا اعتقلت وديع الدولة (25 عاما) وهو يحاول التسلل إلى العراق، وتم إعادته إلى اليمن.

وقال عم وديع إنه كان معتقلا في سجن يمني. وقال الدولة: إن اليمن تسلمت ولدنا من السلطات المصرية، وقيل لنا خلال استجوابنا، أن اسمه مدرج ضمن الموقفين احتياطيا، وان الحكومة تتعهد بإطلاق سراحه، لكننا مازلنا ننتظر تنفيذ تلك التعهدات.

إلى ذلك، يرفض وزير الداخلية إطلاق سراح عدد من المقاتلين الذين ذهبوا إلى العراق. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى أن هناك 1800 يمني ذهبوا إلى العراق قبل وبعد سقوط نظام صدام حسين في ابريل 2003.

ونقلت صحيفة "التجمع" المحلية عن مصادر أمنية تأكيدها أن نحو 153 يمنيا، على اقل تقدير، لقوا حتفهم في الحرب الدائرة في العراق من بين المئات من المقاتلين اليمنيين الذين ذهبوا إلى العراق خلال العام الماضي.

وأشارت إلى تقارير أمنية استندت الى معلومات استخبارية تشير إلي ان اكثر من 1800 شخص غادروا الى العراق حتي منتصف العام الماضي منهم على الأقل 250 شخصاً من حي مسيك بشرقي العاصمة اليمنية صنعاء، وهو احد الأحياء الفقيرة بصنعاء.

ونقلت عن مسؤول حكومي قوله "إن 70 الى 75% وصلوا الى العراق من اليمن فيما البقية ذهبوا للعراق من مناطق اغترابهم من بلدان عديدة".

وقالت الصحيفة التابعة لحزب التجمع الوحدوي اليمني، ان عدداً من الجمعيات الإسلامية التي تضم عناصر متشددة عائدة من أفغانستان ومعها عناصر من جيش عدن – أبين الإسلامي وعناصر من الجماعات الجهادية بمحافظة أبين شرقي البلاد كانوا من اكثر الجماعات التي ساعدت ووفرت الغطاء الكامل لنشاط تنظيم القاعدة في اليمن العام الماضي وإرسال متطوعين الى العراق.

وأضافت "ان تقارير أمنية حصلت عليها تشير الى وجود صلة لعناصر بجمعية "الحكمة" في عدن وأبين وصنعاء قدموا مساعدات مادية ولوجستية لقيادات من تنظيم القاعدة يمنيين وسعوديين في تجنيد مقاتلين وتهريبهم الى العراق".

واشارت الصحيفة الى أن الكثير من الشباب الذين ذهبوا الى العراق هم في الغالب دون 20 عاما ويقعون تحت تأثير خطاب ديني تحريضي متطرف والكثير منهم قد تم تهريبهم إثر استجابتهم لفتاوى شيوخ وتنظيمات اسلامية متطرفة تطلب من الشباب التوجه الى "الجهاد في العراق".

وبحسب الصحيفة فإن تحركات ونشاط عناصر تنظيم القاعدة عبر جمعية الحكمة جاء باعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني الخيرية وان مسؤول في تلك الجمعية كان قد اعترف، إثر اعتقاله، بتورطه في تقديم التسهيلات والإمكانيات لتهريب أحد الأشخاص الى العراق.

وقالت "إن التقارير الأمنية التي كشف عنها المسؤولون تشير الى ان تنظيم القاعدة اعتمد في نشاطه على الأفراد والجماعات التي تتبنى فلسفة تنظيم القاعدة، مشيرة الى أن التنظيم نجح في تجنيد المجاهدين".

ونسبت إلي المصادر الأمنية تأكيدها أن معظم القيادات التابعة للقاعدة والمكلفة بالإشراف على عملية التجنيد والاستقطاب للعناصر المطلوبة نجحت في الإفلات من قبضة الأجهزة الأمنية وان معظم المعتقلين هم من العناصر المجندة ولم يقع في قبضة الأجهزة سوي قيادي سعودي اسمه "فهد السعودي" وتمكن أيضا من الإفلات ليلقى حتفه في العراق في السابع من ديسمبر الماضي.

ضبط شبكة

(تتمة الصفحة الأولى)

وأضافت أن الثلاثة الذين تم ضبطهم تتراوح اعمارهم بين22–27عاماً، ينتمون لهذه الشبكة، وأن التحقيقات معهم مستمرة. وكشفت المصادر عن قيام الشبكة العاملة في دعارة الأطفال بتصويرهم في اوضاع شاذة مع آخرين وبيع تلك الافلام والصور إلى شبكات أخرى في دول مجاورة، فضلاً عن كونها جزءاً من شبكة دعارة كبيرة تتخذ من الانترنت سوقاً لرواج تجارتها.

وذكرت أن الشبكة كانت تمارس أساليب إبتزاز مع الأطفال الضحايا وهم مجموعة كبيرة، إذ تأخذ منهم مبالغ مالية بشكل مستمر تحت التهديد بنشر تلك الصور والأفلام.

ورفضت المصادر إضافة أي معلومات أخرى حرصاً على سلامة الاجراءات وضمانة الوصول إلى بقية اعضاء تلك الشبكة وضبطهم.

صالح في وادي

(تتمة الصفحة الأولى)

يسعف الوقت رؤساء قبله أن يفعلوا ذلك، وهذا لا يعني أن لا أحد من الرؤساء قام بزيارة الوادي قبل الرئيس صالح.. هناك من الرؤساء من زار الوادي ولكن لم يتوغلوا في مدنه كصالح، وانما اكتفوا بزيارة القرى المطلة على الوادي وعادوا ادراجهم، وقد يعود ذلك لوعورة الطريق حينها، والغريب أن هؤلاء الرؤساء الذين قاموا بمثل هذه الزيارة غير المأمونة لم يقوموا بزيارات مماثلة، لأنهم لم يجدوا متسعاً من الوقت حتى يفكروا بزيارة أخرى.

الظريف أن مصير هؤلاء الرؤساء الذين قاموا بزيارة وادي عمد يكاد أن يكون واحداً باستثناء سالم ربيع علي الذي اطيح برقبته فيما يعرف بحركة سالمين أو اليسار الانتهازي في العام 1978.

بعد اشهر معدودة من زيارته لوادي عمد، وعودته المحمودة إلى عدن صوبت بنادق ومدافع الرفاق إلى قصره، وأردته قتيلاً.. سبق الرئيس سالمين الرئيس قحطان الشعبي أول رئيس للشطر الجنوبي في دولته الغابرة، وهو أول رئيس يقوم بزيارة الوادي اثناء زيارته لحضرموت عقب الاستقلال الوطني بفترة ليست بالقصيرة ولم يمر وقت طويل حتى كان ما يعرف بالحركة التصحيحية في يونيو 96 وعزله عن منصبه.

عبدالفتاح اسماعيل، أمين عام الحزب الاشتراكي الأسبق، قام في منتصف 1980 بزيارة للوادي، ولم يكمل الحول حيث تم عزله ونفيه إلى خارج البلاد في اكتوبر من العام نفسه.

علي ناصر محمد، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأمين عام الحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الوزراء أحدث من دون شك حراكاً اقتصادياً في البلاد مذ تسلم مهامها، وربما كان سيخرج من أحداث 13 يناير 1986 منتصراً لو أنه لم يزر وادي عمد في نهايات عام 85م.

حيدر أبو بكر العطاس كان في الوادي إبان الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية الموحدة عام 1993، وكان في مدينة حريضة على وجه التحديد، وهو الوحيد الذي ظل فترة طويلة محافظاً على منصبه وجاهه حتى اندلعت الحرب الاهلية في صيف 94م، ورمت به إلى خارج البلاد بغير ارادته ولا اختياره.

أخيراً يزور الرئيس صالح ولأول مرة رغم زياراته المتعددة والكثيرة لمحافظة حضرموت وادي عمد، ويشمل كافة قراها بزيارته وتفقد اهلها وتلمس احتياجاتهم.. وقطعاً هو لا يدري شيئاً عن المصادفات العجيبة التي لحقت بأسلافه، حيث قاموا بزيارة هذا الوادي في اوقات زمنية مختلفة، وإلا لكان من باب التطير أرجأ هذه الزيارة لوقت آخر قد لا يأتي أصلا.

ومن المهم هنا أن نشير أيضاً إلى أن هناك عدداً من الرؤساء من فقدوا حياتهم وفقدوا مناصبهم دون أن يزوروا هذا الوادي أو يقربوه، وابرزهم علي سالم البيض الذي اطاحت به ايضا حرب94م واخرجته من الوطن قسراً وكمداً، وهناك من الرؤساء السلال والارياني والحمدي والغشمي، وبعض هؤلاء زاروا الجنوب حينما كانت دولة، وبعضهم زار حضرموت دون أن يزوروا وادي عمد ومنهم الرئيس صالح نفسه في العام 1981م، ومع ذلك عزل منهم من عزل، واطيح برقاب بعضهم.

هل وادي عمد شؤم؟!!

حاشا وكلا، بل هو الوادي الأخضر، ولكن ما جرى لا يتعدى أن يكون مجرد مصادفات.. مصادفات لا أقل ولا أكثر.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

لم تفلح كل تلك الأوامر النيابية: شفهية وتحريرية، بالإفراج عنه؛ إذ ما يزال محبوساً. ولا عشرات المناشدات والشكاوي أجدت. كل ما في الأمر أن الرجل مسجون منذ 2001/5/13 تحت مسمى «وديعة»، بتوجيهات الفندم رئيس الجهاز.

من يقف على قضية سجين اللاتهمة «أحمد بن معيلي» إنْ في السجن (7 سنوات) أو على طول خط حياته التي تناهز الـ70 عاماً وتفاصيل مراحلها الوعرة يجدها ذات طابع تراجيدي حزين حد الإيلام. تدثرت بالمعاناة والتعب المضني. منذ الطفولة وحتى الآن و«أحمد» يسير وحيداً في عوالم الإغتراب والمنافي؛ إذ ما زالت لعنة اليتم تطارده حتى في عقده السابع.

■ تحقيق: علي الضبيبي

أُتهم بالجاسوسية، والإدلاء ببيانات غير صحيحة

بن معيلي (السجين).. برأته النيابة وقيدته أوامر القمش!

● بن معيلي

الحكاية من ثقب ضيّق

«أنا من عبيدة، وأبي شيخ مشائخ مارب، وأمي «ح. ع»، ومن 19 سبتمبر 98 وأنا محبوس بأوامر غالب القمش»، هكذا يشكو بن معيلي لـ«النداء» في لحظة حظ وجدها سانحة للبوح إذ لم يصادفها منذ سنين.

أعتُقل بن معيلي من قبل أمن سياسي صنعاء وأودع سجن الأمن لمدة عام كامل. ثم أفرج عنه، لكن الإطلاق لم يدم سوى سنة واربعة اشهر، كما يقول، «ثم اعتقلني الأمن مرة أخرى أثناء ترسيم الحدود السعودية اليمنية في 6 مايو 2001.

في الإعتقال الأول اتهمته مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالضلوع في الجاسوسية لعدة دول فيها السعودية، خاصة والرجل يفيد بأنه درس هناك وتقلد فيها عدة مناصب قيادية كان آخرها في المباحث العامة السعودية برتبة عقيد، كما في مذكرة رئيس مصلحة الهجرة، محمد راجح نجاد، إلى وزير الداخلية بتاريخ 24 أغسطس 99. وتقول المذكرة، التي حصلت «النداء» على نسخة منها: «الرجل يفيد بأنه من الأمن وأنه يعمل لصالح اليمن بنفس الرتبة السابقة (عقيد)، وأنه حصل على الجوازات بمساعدة الأمن السياسي اليمني، وبالتنسيق مع بعض السفارات اليمنية في الخارج». وتضيف المذكرة: «اتضح أن المذكور يعرف شخصيات أمنية كثيرة وأنهم يعلمون بعمله ومنهم: عبدالله محرم، ومحمد الصرمي، ومحمد علي محسن».

وفي المرة الثانية في 2001/5/6 وأثناء مراجعته لدى مصلحة الهجرة والجوازات اعتقله الأمن، وبعد أسبوع تم إيداعه في السجن المركزي بصنعاء حيث لا يزال. هذه المرة اتهمته مصلحة الجوازات بـ«الإدلاء ببيانات غير صحيحة» وأنه غير يمني، لكنها لم تقدم أي دليل مادي يسند ادعاءها. ولأنها كذلك فقد صدر قرار بتاريخ 18يناير 2003 من نيابة الجوازات والأحوال المدنية يقضي بالإفراج الفوري عن المتهم، حيث «وأن الثابت في الأوراق خلو التهمة من أي دليل مادي (...) ولم تقدم المدعية (مصلحة الجوازات) ما يثبت دعواها بدليل لإسناد التهمة»، لذلك السبب، واستناداً إلى تقديم المتهم (أحمد بن معيلي) ما يثبت جنسيته اليمنية: بطاقة شخصية، عائلية، جوازات سفر يمنية؛ قررت النيابة إسقاط الدعوى بالتقادم، بل وأكدت: «الثابت اكتساب المذكور للجنسية». هذا القرار من النيابة المختصة عُزِز بتوجيه خطي من وكيلها، فؤاد النجار، إلى مدير السجن المركزي بالإفراج الفوري عن احمد بن معيلي «تنفيذاً لقرار النيابة (...) ونحملكم مسؤولية تأخير تنفيذ هذا...»، جاء في التوجيه. لكن شيئاً لم يتم! فقد سبقته عدة توجيهات عليا، بعضها إلى رئيس مصلحة الجوازات كتوجيه المحامي العام الأول طه علي صالح بالإفراج عنه وإنهاء حبسه غير القانوني، وبعضها إلى مدير عام المنشاة العقابية بدءاً برئيس نيابة شمال الأمانة، مروراً بنيابة السجن ذاته، وصولاً إلى نيابة استئناف الأمانة في 4 أكتوبر 2003.

التنقيب تحت أطلال عبيدة

وأنت ترفع رأسك لتستمع إليه يروي قصة حياته الزاخرة بالأحداث والتقلبات والتداخل العجيب لأشياء كثيرة: أسرية، اجتماعية، وأمنية، قد لا تمسك بخيوط سببيّة توصلك أو حتى تقربك من مرمى القضية.

● علاو

● العُزير

فلأسباب أسرية واجتماعية، رُحِّل بن معيلي إلى المملكة العربية السعودية مبكرا عام 59 وعمره لا يتجاوز الـ14 سنة وبجواز سفر يمني (ملكي) يحمل اسم «أحمد عيسى بن معيلي»، وما يزال الجواز موجوداً في حوزة محامي مصلحة الهجرة والجوازات، كما يذكر.

ووفقا لأقواله في محاضر التحقيقات فقد ظل يدعى بـ«أحمد عيسى» ولم يكتشف اسمه الحقيقي (أحمد بن علي بن معيلي) إلا عام 67.

«ولكون شهاداتي وزوجاتي وأولادي جميعهم يحملون هذا الاسم فقد استمريت به». منح إثر عودته إلى اليمن عام 1974 جواز سفر يمني (مازال يحتفظ بصورة منه) وتلته ستة جوازات بفارق سنوات الاصدار.

يدَّعي بن معيلي أنه عاد إلى اليمن عام 90 بناءً على توجيهات من العميد عبدالله علي محرم وكيل جهاز الأمن السياسي «فالتحقت مباشرة بالأمن». ويضيف أنه حظيَّ برتبة عالية «وصرفت لي فيلا وسيارة ومرافقين».

وبين اللحظة والأخرى يعود بن معيلي 70 سنة حيث صباه، ليستشهد بأسماء ومناطق تؤكد عراقة انتمائه الأسري، فبالإضافة إلى إخوانه.

يذكر الرجل شخصاً رافق صباه يدعى (حمد بن المصّيغ) صاحب محطة للبترول. «هو صاحبي من الطفولة وهو من الحصون في مارب» مستدلاً بعلامة في رأس الرجل (ضربة) ما زالت باينة على إثر خلاف بينهما إذ كانا صغاراً.

وقال إن أخوانه يعرفونه ويزورونه وبصورة متقطعة.«زارني أخي عبدالله عضو مجلس النواب في 7 ديسمبر 2003 ووعدني بأن يروح للقمش ويحل مشكلتي ولكن راح ولم يعد». وبينما كان يسرد القضية صرخ بحرقة: «أنا لست ابن حرام! أنا ابن حلال! ومحكمة حريب التي أكدت ذلك أنني من مارب وجميع آل عبيدة يشهدوا، وأقسم لو كان أبي حيًّا لما رضي».

بذمة سبب آخر!

«النداء» سألت وكيل نيابة السجن المركزي الاستاذ صالح العُزير عن أسباب إبقائه في السجن دونما قضية، فأفاد بأن نيابة الهجرة والجوازات تصرفت بشأن قضيته وخلصت إلىالتقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية ضده، لعدم الجريمة. وأضاف أنها وجهت بالإفراج عنه غير أن إدارة السجن لم تنفذ الأمر «بحجة أن المذكور أودع من جهة أخرى ولسبب آخر». وأضاف العُزير مبدياً تبرمه من عدم الإفراج: «نحن نقوم شهرياً برفع اسمه إلى الجهات المختصة وهي على إطلاع تام بذلك، ونوصل الشكاوى إلى الجهات المختصة لسرعة الفصل في أمره حيث لا يجوز إبقاؤه في السجن دون حكم أو محاكمة أو ملف منظور».

وهكذا يعيش بن معيلي في كهف غُرب ثلاث: عن أخوانه وعصبته، وعن أبنائه وزوجته الذين لم يرهم منذ سنوات طوال، وعن الوطن الذي أنكره ورماه في محيط نسيان لجي.

المحكمة رفضت الدعوى

تمكن المعيلي بعد مضي ست سنوات على سجنه من توكيل منظمة «هود» للدفاع عنه، والتي بدورها توجهت فوراً برفع دعوى قضائية (طلب تعويض) إلى محكمة جنوب غرب الأمانة عبر مؤسسة «علاو» للمحاماة، ضد رئيس الجمهورية باعتباره مسؤولاً عن الجهاز المركزي للأمن السياسي.

المحكمة التي قبلت الدعوى بتردد تمخض عنها حكم في 27 أغسطس 2006 يقضي برفض الدعوى المرفوعة ضد الرئيس لقيامها على غير ذي أساس من القانون، لكون أحد المتداعين ليس خصماً شرعياً له ولاية التقاضي عن الغير. وأيضاً المسار الذي اتبعته كان خاطئاً من أوله كما جاء في الحكم.

لكن المحكمة التي «اشترطت: أن يسلك الطرق المرسومة قانوناً»، قالت إنها وجدت في هذه الدعوى ما يوجب التوقف عنده ملياً: «فحجز الحريات وتقييدها بغير مسوغ قانوني جريمة جسيمة تستحق العقاب لمرتكبها كائناً من كان».

والمعيلي يرفض قرار الرئيس

وقبل صدور هذا الحكم بشهر تقريباً أُبلغ بن معيلي في السجن من قبل محاميه محمد ناجي علاو في 2006/7/11 بعرض من رئيس الجمهورية يتضمن نيته توجيه النائب العام للإفراج عنه و منحه جواز سفر بقرار سياسي، كما يذكر، «شريطة أن أتنازل عن حقوقي كاملة ولا يحق لي رفع أي قضية في أي مكان ولي الاختيار في البقاء داخل اليمن أو الخروج منها، ولكني رفضت لأني يمني والقرار السياسي سيحرمني من حقوق كثيرة».

رفض المعيلي قرار الرئيس وأصر على التعويض والإفراج عنه بموجب حكم قضائي، حيث ما زال هناك في المركزي دون قضية ولا حتى أمر مكتوب بالإيداع، فقط «وديعة». وكان مؤلماً جداً لقاؤه خاصة وقد خيط فمه أكثر من مرة وأضرب عن الطعام، ويعاني من أمراض عدة في السجن كالربو وغيره. لكن الأشد إيلاماً توسلات أسرته في القاهرة للصحيفة: «نرجوكم ساعدوا (بابا)! عاوزين نشوفه».

الشهر الفائت تلقت «النداء» رسالتين من بن معيلي يسرد فيهما تجربته المريرة طوال ثماني سنوات من سجن لآخر «تساقطت أسناني في السجن وانعطف ظهري، وعرفت أن السجن قاس قاس جداً. ولكن الأقسى هو الظلم».

وتساءل بن معيلي عن نوع الصفقة التي تسلمها رئيس جهاز الأمن السياسي حتى يحبسه كل هذه السنوات دون قضية: «.. مانوعها؟! ومع من؟! يريد غالب أن يعدمني يعدمني لماذا كل هذا التعب؟!». ومع اتهامه للنائب العام بأنه: لا يسمع، لا يرى، لا يتكلم، استدرك كمن يقدر وضعه قائلاً: «هو مقتنع قناعة تامة بأني مظلوم. فقد عجز عن تنفيذ قرارات النيابة العامة بالإفراج عني!».

ودعتُ بن معيلي وبي من الهم ما بي إلاَّ أن صدره المثقل بهموم وكرب أشد يحمل أمنية وحيدة هي فقط ما عاد يرجُوه من الحياة بعد أن داهمه الشيب والهرم. سألناه ماهي؟ فجاشت من أعماقه نهدة: «الموت بين أولادي، وأحفادي».

أسرة في القاهرة وأخرى تذروها الرياح

كانت الساعة التاسعة مساءً حين اتصلت «النداء» بعائلته في القاهرة. وحينما ردت زوجته الحاجة «عواطف» (60 عاماً)، فاجأها الإتصال وبدت مستبشرة ترددد بالمصرية صلوات الرجاء: «يارب اجعله خير يارب اجعله خير»، وتسألني: «أنت قابلت أحمد؟ كيف أحمد؟». الحاجة عواطف «حريبِّية» الأصل ومن بيتٍ «الربادي» كما يقول زوجها السجين. تعيش في القاهرة مع اولادها الثلاثة: أسعد(31عاماً)، دعاء (22)، ولهيب المولودة في بغداد عام 92. «أولادي حرموا من التعليم بسب أن السفارة اليمنية هناك وقفت تجديد جوازاتهم بحجة طلب جواز سفري الجديد وجوازي القديم محجوز لدى مصلحة الجوازات»، هكذا يشكو أبوهم من داخل سجنه. أما هُم: «ليش حاطين بابا في الحبس؟! إيش سوى؟!».

يقول ان زوجته عميت قهراً إذ لا تتمكن حتى من سماع صوته كما ولا هو أيضاً.

هذا بالنسبة لزوجته الثانية التي تزوج بها عام 67 في الكويت. أما بالنسبة للأولى (ساهرة). فقد اختفت عنه فجأة في 2002/3/4 إذ كانت تزوره كل يوم، لكنه يؤكد وجودها في اليمن ولا يستبعد أن يكون الأمن وراء إختفاءها، فيما أبناؤها: علي، أسامة، حسام، إسراء، علياء، ومها «مشتتين في الأرض بين بغداد، السعودية، الكويت، والأردن ولا أعلم عنهم شيئاً» متحسراً.

الحقد الصفوي

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

لم يكن إعدام الرئيس صدام حسين مفاجئا، بل كان متوقعا وحتميا. فالحقد الصفوي مصحوبا بقوة الانجلوسكسون ودسائس الصهيونية العالمية ما كان ليترك الرجل دون تصفية الحسابات معه ومع رجال نظامه، ولكنهم جميعا مدفوعون بغلهم ذلك لم يستطيعوا ان يدركوا ان هناك فارقا كبيرا بين "الرجولة" و"الذكورة"، وهو ما اكد عليه قرآننا العظيم، فمعظمنا قد يكون محسوبا على الذكور ولكن القليل النادر منا ممن يمكن ان تنطبق عليهم صفة الرجولة، ولا شك بل وبكل تأكيد ان الرئيس الشهيد "صدام حسين" هو ممن ينبغي ان تطلق عليهم تلك الصفة بل وقد يكون في المقدمة منهم، فالرجل عاش مجيدا ومات شهيدا، ودحض باستشهاده وفديه العظيم وصلابة ايمانه بربه وبعدالة قضيته كل الشبهات والاقاويل التي اثارها البعض من المرجفين، واكد لنا جميعا بأن ثورة الجارة الشرقية واذنابها من "المستعرقين" ومنذ قيامها لم تكن تضمر الا كل الحقد على العراق وعلى عروبته وعلى مشروعه القومي.

في حياتنا المعاصرة شاهدنا وتابعنا العديد من المحاكمات، رأينا " ذكورا " يتنصلون من مهام انيطت بهم ورأينا " ذكورا " يبكون ويتباكون خوفا من حبل المشنقة، فحتى الحقيقة المطلقة –حقيقة الموت– لها رجالها القادرون على مجابهتها والوقوف بعزة وشرف امامها، طالما وقد ادوا الامانة وقبلوا بتحمل المسؤوليات الجسام عن قناعة وايمان بها وبنتائجها.

رحل "صدام حسين" ولحقه " برزان " و "البندر" والقائمة قد تطول، لكن رسالتهم ستبقى ومعاركهم ستذكر بل وسوف تفسر اسبابها ودواعيها بما فيها معركة "دخول الكويت" وقبلها "القادسية الثانية" التي لولاها لتفتت العراق وتشطر، وما لم يستطع "ايات الشيطان" في قم والنجف وكربلاء في تحقيقه حينها، استطاعوا الان وفي ظل صمت وتآمر عربي مشين ان يفاخروا به، وعلى العرب وفي المقدمة منهم "عرب الخليج" ان يدفعوا الثمن الغالي فهم اضحوا الآن بين مطرقة "الصفوية" وسندان "الصهيونية" واذنابهما وخلاياهما النائمة على امتداد الخليج والجزيرة من البصرة شمالا والى صعدة جنوبا.

تبقى نصيحة للاشقاء في "الكويت": لا شماتة في الموت، فأن يحاكم ويغتال فرسان العروبة على ايدي تتار العصر اشرف واطهر من ان يقدم احد افراد اسرتكم الحاكمة بتهمة الاتجار بالمخدرات!

وليبقى في اذهاننا جميعا بأن العروبة الحقة لم تعد تعني الا "البعث العظيم"وان الرجولة الصادقة لم يجسدها الا "صدام حسين المجيد"، وحسبنا الله نعم المولى ونعم الوكيل.

تجريم.. لحظة حب

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

تتصل بي إحدى صديقات الطفولة على الدوام، وتهرق في كل اتصال وفي كل مقابلة كؤوس الندم الهستيري على استراق لحظة جميلة فعلتها ببراءة أثناء دراستها الثانوية.

أحبَّتْ صديقتي. هذه كل جريرتها. وحبها لم يتعد "خرجتين" إلى مكان قصي، موحش، لا يمر فيه إنسي ولا جني. الحركة فيه خوف ورعب يستشرس في قلبها الصغير. الرجفات المتسارعة وبرودة الأطراف ونشفان الريق ليس من خفقة الحب لمقابلة الحبيب، وإنما من الخوف لو افتضح أمرها، ولو مر طيف "مصلح ما/ حامي حمى الشرف" فيهلل ويكبر أنْ رزقه الله بفضيحة، من خلالها سيصول ويجول ليحارب الفساد والرذيلة والانحراف، ثم يقودها كالذبيحة إلى أي سجن، لتتخرج منحرفة بامتياز، كما هو حادث في سجون النساء المكتظة بعشرات الشابات اللواتي كانت جريرتهن خفقة الحب اللعينة تلك.

في تلك "الخرجتين" القاتلتين لم تتعد سرقتها قُبلة مرتعشة باردة من الخوف والرعب، أو لمسة حانية، وكلمات متقطعة لا تلتئم. فضاع الحب والهدوء النفسي، لسماع كلمات الحب واللوعة والشوق، وتبادل النجوى، فقد كان الحضور طاغياً لحرق الأعصاب لملكات ترضع تراث الخوف، وتحيي تقاليده لآلاف السنين: تُدنس الحب، وتقتل الوجد، وتحرم النجوى، وتقتل المرأة العاشقة مليون مرة، ويخرج الحبيب الفاتح مقدساً، منزها عن كل خفقة، دينية أو اجتماعية (لننظر إلى عقوبة الاختلاء مثلاً).

هذا كل ما فعلتْه صديقتي.

تكييس الفراشات

أتتني صديقتي قبل سنوات، خيمة سوداء، بلا حياة. لم أعرفها، ولن أعرفها، حتى لو كشفت عن وجهها، وخلعت أكياس أيديها وأقدامها وكل جسدها. روحها الشفافة التهمتها أكياس الخطيئة والدنس. تكيست ضحكتها المجلجلة، ولمعة عينيها، والصخب الذي كانت تملأ به أي مكان تحل فيه. صديقتي الفراشة الشقية التي كانت تملأ أجواء المدرسة والبيت بالضحك والتنكيت. لا تستطيع في حضرتها أن تنطق كلمة، دون تعليقها الذي يخلف الضحكات الصاخبة. صديقتي الشقية تُذوِّب عتمة الفصل، وتجاعيد وجوه الأساتذة المتجهمة (خصوصاً أساتذتنا المصريين)، فتضحك الوجوه والجدران والسبورة وطباشير الكتابة.

صديقتي تعشق الحياة، والغناء والرقص. حفظتُ منها أغنية "تك، تك، تك يا ام سليمان.. تك، تك، تك جوزك وين كان" ونحن في الصف الرابع، ولم أكن أعرف لمن هذه الأغنية. وعرفت من خلالها أغاني عبد الحليم. كنت أتمنى أن ألبس مثل ثيابها على الموضة، وأن أرقص الرقص الغربي على أنغام مادونا سمر، والشرح اللحجي بطربية فيصل علوي، وأقرأ روايات عبير (فأنا في تلك الأيام كنت مشغولة بقراءتي الجديدة عن الطبقة العاملة والبروليتارية الرثة، وما قاله ماركس، وما رد عليه انجلز ولينين... فضلاً عن ثقافة العيب في بيتنا).

هذه هي الفراشة الشقية. صديقتي التي صلبتْ جسمها وروحها في أكياس سوداء معتمة لا تصلح إلا للنفايات وجثث القتلى في الحروب، بل وصلبتنا معها. فمن أين لنا روح صاخبة تخربش العتمة، وتستفز السكون.

صديقتي الجديدة أصبحت شخصية هرمة، كابية. لم تكتف بالتكييس العقلي والروحي والجسدي، ولا بالصلوات الكثيرة المتدفقة في كل الأوقات، ولا بانخراطها حد الهوس بحلقات "الكيسنة" في المساجد، والبيوتات، والمدارس، تحت الأرض، وفوق السماء، لتخفف وطأة دنسها المتناسل بذاك الحب؛ بل خلدت إلى قبر، ولا بد أن ينضوي الجميع في تلك الحفرة.

نجاسة

إنقلاب حياة صديقتي رأساً على عقب مربوط بتلك الخفقة في ذلك المكان المقفر. فحياتها كلها نجسة، ملوثة بالخطيئة، وقد انتقم الله منها، وحل عليها العقاب الأبدي. فكل انتكاساتها الحياتية، وظروفها الاقتصادية المتقلبة، هو نتيجة لتلك الخفقة!

وكلما دخلت حلقة دينية، حاملة نجاستها معها، ليخف ثقلها، كلما خرجت بأغلال أثقل وأعظم لنجاستها. وكلما كثرت سجداتها، وهوسها بالأذكار وكتب القبر، أحست أنها أكثر دنساً من ذي قبل. فلم تعد الصلاة والقرب من الله يغفر الذنوب، كما نعرف، بل يذكي هجيجها، ليحولها إلى جريمة لا تغتفر.

فراشتنا أصبحت ساقية من الدموع، تبكيتاً وندماً على الدوام. وموقنة –بقطعية– أن هذا العقاب الرباني سيظل يفتك بها حتى آخر يوم في حياتها، بل وسيلازمها في آخرتها أيضاً.

ثقافة الحرام

تجريم الحب والعلاقات الإنسانية الجميلة، تتحول تحت وطأة ثقافة الحرام، إلى خطايا وجرائم لا تغتفر. خفقة صديقتي لا تتعدى لحظة مجتزأة من أفلام الأربعينات، بل لحظتها المرتعدة تقتل كل رومانسية. فكيف تتحول اللحظة الطبيعية في علاقة الأنثى بالذكر إلى نيران مستعرة، وكلما نشب استعارها واضطرم، بالغن في التدين وحرَّمن كل شيء!؟ يحاصرن حياتهن بالاختناق، وتتسع مساحة الاختناق لتشمل الأطفال والبيت وكل ماحولهن. أما نزعات الشك والريبة فهي تطال كل شيء!

صديقتي المتكهلة تخاف عليّ من إغراقي في الضلالة والجاهلية الأولى. فهي جاهدة تحاول أن تحيدني عن حياتي المليئة بالآثام، فتهديني بعضاً من أكياس الفضيلة من كتب مبشرة بالموت والآخرة، وأشرطة بكائية مأساوية تجرم اللفتة والإيماءة، بل وما داخل النفوس والعقول، والضحكة، وكل ما هو إنساني جميل. ترميها لي وتقول: "علها تشفع لك يوم القيامة" وتمتص آثامي من أول رواية قرأتها (أنا كارنينا) مروراً بخفقات الحب في ضوء الشمس والقمر، التي "ارتكبتها" وأنا في الجامعة، إلى كتب الفلسفة والقصائد.

كفن وريحان

نسيت أن أخبركم أن صديقتي أيضاً لا تنام. تقوم الليل وهي غارقة بالدموع الحارقة؛ فالدنيا غرورة، ضيقة مثل اللحد، كخرم إبرة، مكارة. والحياة الآخرة هي الحياة الحقيقية. الآن تنتظر الموت. بل لقد جهزت كفنها للحياة الأبدية. كفن يلازمها ليل نهار. حتى قوارير العطر، و"مجاول" (أصص) الريحان يزدان في حوش بيتها، ليس للاستمتاع، بل هو واكف جاهز للحظة أن يوافيها الأجل. وهي الآن تجتزئ من لقمتها ولقمة أولادها لتشتري تابوتاً.

صديقتي المنتظرة للموت نسيتْ أنها قد تجاوزت البرزخ، فهي ميتة منذ أن جرمت حبها، ولم تمتْ نفسها بل وتميت أطفالها وزوجها، فالبيت والحياة ما هما إلا قبر صغير ملوث بالخطيئة التي لا تغتفر ولن تغتفر.

قبل سنوات كانت صديقتي على أتم الاستعداد لأنْ تتخلى عن كل مسؤوليتها تجاه أطفالها القُصَّر، وتتوجه إلى أفغانستان لمقاتلة "الفرنجة الكفار". وهي الآن مستعدة للتوجه إلى الرمادي أوالفلوجة، وتقول إنه سيدخل الجنة من سيتبرع لها بحزام ناسف لتقتل الشيعي، والكردي، والسني... المدني قبل الشرطي. أتعرفون؟! كانت أحلامنا آنذاك –في معمعة اجتياح بيروت في الثمانينات– أن ندافع عن فلسطين.

شيخات الموت

المحزن أنه لا يكفينا تجريم العادات والتقاليد، وانتقاصنا ودونيتنا في ثقافتنا الشعبية والرسمية والدينية، بل تزيد أخواتنا الشيخات، الأميرات، المفتيات في تأثيمنا ونحن أحياء، بل وجعل حياتنا خرقاً أسود، موتاً نترنم به ليل نهار. فكإن مفترسان يفترسانا أحياء وأمواتاً: هذا التآسلم الديني السياسي، وجور الموروثات.

والمفزع أكثر أن ثقافة التأثيم والتجريم تتفشى في المدارس بين طالباتنا وبناتنا. ومن يستمع لأطفاله سيجد ثقافة القبور، ثقافة الموت، تنضح من عقول ونفوس أطفالنا.

ألا يكفي أن الحب، هذا الترنيمة الأسمى في الحياة، مدنس من وطأة التقاليد، يزداد دنسه بفعل هذه الجماعات!؟

أمم الاستغفار

هذا الجسد العربي المحاصر، والروح المحاصرة بآثام متعددة من آلاف السنين، ماذا سينتجان ؟ ماذا سيبدعان!؟ ما نراه إنما هو إبداع الاستغفارات والتمتمات والإستعاذات الدائمة بشكل هستيري، ونصائح البنوك ووسائل المواصلات والوزارات الحكومية والطرقات: إذا وجدت ثانية للتنفيس، لا تتنفس، بل استغلها في الاستغفار، فـ"اجعل دقائق الانتظار بالاستغفار".

هذا الطوفان الذي جرم لحظة حب مرعوبة عند صديقتي، هو المسؤول عن تحويلها إلى شخصية سيكوباثية مركبة، سادية ومازوخية تتلذذ بالعقاب، الفصام لسان حالها، فلا تدري ماذا تفعل!

أنا أيضاً عاجزة: ماذا أفعل حيال صديقة الطفولة!؟ كيف أستطيع أن أجدد ذكرى سطح بيتنا في "حوض الأشراف": أن نأخذ كتبنا، وأكواب الشاي الأحمر بالنعناع، نقذف بالكتب المدرسية جانباً، وعند أسوار السطح نغني: "أول مرة تحب يا قلب"، ونرتشف الشاي الساخن... آنئذ يكون جبل صبر وقلعة القاهرة قد استفاقا من قيلولتهما يفتحان ذراعيهما مرددين معنا:

"إفرح واملا الدنيا أماني
لا انا ولا إنت ح نعشق تاني".

فكيف تشوفووووووووو؟!

من ينصف "حمدان" من ابن الفاشقين؟

عارف أبوحاتم
arefabuhatem@hotmail.com

احتدم الغضب ليلة الـ23 من ديسمبر الماضي في نفسية النائب العام الدكتور عبدالله العلفي وهو يقرأ تأكيد التقرير الأمني لوزارة الداخلية بأن المواطن "حمدان درسي" تعرض لانتهاك جنسي. فوجَّه النيابة الجزائية بالتحقيق، لكن أمرها قوبل بالرفض، مما اضطرها إلى تحرير أوامر بالقبض القهري على الجاني شعيب الفاشق.

قرأ الناس في قرار النيابة إثباتاً لوجود دولة تحفظ حقوق رعاياها. وقرأ فيه الفاشق تدخلاً سافراً لدولة اليمن في (جمهورية الحسينية)، التي يحكمها منذ سنين طويلة، فطعن محاميه بقرار النيابة، وعدم اختصاص جزائية صنعاء في القضية. وصل الطعن إلى النائب العام، وقد سكت عنه الغضب، فحول الأمر إلى نيابة الحديدة. هذا التحول الكبير فتح شهية الفاشق؛ فتقدم بطلب آخر: أن يكون التحقيق معه في نيابة بيت الفقيه التابعة لجمهوريته، وأن لا يتم توقيفه أو احتجازه. فكان له ما أراد!!

كل ما حدث يشير إلى اتجاه واحد ؛ هو أن لدى الشيخ الفاشق اعتقاداً أن "الحسينية" جمهورية مستقلة، يحدها من الغرب البحر الأحمر،ومن الجهات الثلاث الجمهورية اليمنية، حالها حال (غامبيا) التي يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الجهات الثلاث دولة السنغال.

في العام 2005م جاء محمد قطاب إلى صنعاء، متقمصاً شخصية الفتى القبطي الذي جاء إلى "عمر" يشكو صفعة ابن الأكرمين. ساعات الطريق التي قطعها "قطاب" إلى صنعاء لم تمنحه فرصة ليتذكر فيها أمرين؛ أولهما أن "عمر" لا يوجد في صنعاء، وثانيهما: ما الذي دفع الفتى القبطي ليقطع القفار الطويلة بين مصر والمدينة المنورة ليشكو إلى "عمر" مجرد " لطمة" في خده، وهو الذي لم تندمل بعد جراح التعذيب الروماني في ظهره وظهور آبائه وأجداده؟!

وأظنها إجابة كافية حين أدرك القبطي أهمية الدفقة التحررية التي قذفها الإسلام في نفسيته، وإدراكه أيضاً أن "اللطمة" الصغيرة اليوم، ستكبر غداً إلى طعنة خنجر، وتعذيب ومعتقل، وتصفية أبدية، فذهب إلى "عمر" لإيقاف نزيف التمييز في بدايته، وإخماد نيران "الأنا" التسلطية، المستقوية بأدوات السلطة، وهيبة الدولة.

فجدد "عمر" إشعال فتيل التحرر بسؤاله التاريخي: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟! إضرب ابن الأكرمين".

"قطاب" المعلم الذي يفني نصف عمره اليومي في تعليم الأطفال أبجدية الحياة، جاء إلى صنعاء باعتقاد "إن فيها رئيساً لا يُظلمُ عنده أحد".

لم يحمل بيده ملف القضية. كانت تقليعة رأسه هي كل القضية، صرعة جديدة من الحلاقة الشبابية أتقنها الفاشق، حين رسم الصليب في رأس "قطاب"، عقاباً لذنب لم يرتكبه!!

ومن يدري لعل أشخاصاً آخرين قد جز "الفاشر" رؤوسهم على تشكيلة نجمة داوود، والهلال الأحمر، وخاتم سليمان.

وفي ديسمبر الماضي جاء حمدان درسي إلى نفس المدينة، ليشكو لذات الرئيس، من ظلم ذات الشيخ، لكن بتعذيب مطور هذه المرة، ومع ذلك لم يقل له أحد: إضرب "ابن الفاشقين".

● حمدان درسي

قال حمدان إن الشيخ الفاشق انتهك عرضه أمام الملأ، وقام بإدخال عصا وتحريكها داخل دبره... لطفك يا الله!! أهل اليمن أرق قلوباً وألين أفئدة! والشيخ الفاشق هو من ذات المكان القادم منه أبو موسى الأشعري، الصحابي الذي كان لا يغتسل إلا في الظلام حياءً من الله أن يرى نفسه عارياً.

يا إلهي ما أقذر الحديث عن دور الأحزاب ومنظمات الارتزاق المدني!! إلا ما رحم ربي.

أين أحزاب المعارضة؟ أين دور اللقاء المشترك؟ أليس الأجدر به أن يتبنى مشروعاً أخلاقياً بدلاً من المشروع السياسي؟!

"المشترك" في اجتماعات لا تقف، ولهيب لا ينطفئ، إنه يشكل "حكومة الظل"، ومقرها بين الشمس: الصراري وزير للإعلام، وقحطان للخارجية، وبافضل للمالية، والعتواني للتجارة، والزنداني للإعجاز والإرشاد، والمنظمات للتسول المدني... ولله وحده أمر هذا المواطن المنهك والمنتهك!!

نعود قليلاً لنتذكر: عندما قال النائب حميد الأحمر كلمة قاسية للزميل علي الشاطر، قامت كتلة المؤتمر البرلمانية ولم تقعد. وعندما أوقف الأمن السياسي النائب أحمد سيف حاشد لدقائق معدودة، قامت كتل المعارضة البرلمانية، وملأت الدنيا صخباً وضجيجاً. وحين ينتهك عرض أنيسة وحمدان صام الجميع عن الكلام. أليس هذا دليلاً فاضحاً بأن هذه كتل برلمانية تؤدي وظائفها تجاه أحزابها فقط، دون الالتفات لما يعانيه المواطن الناخب لها؟!

أين دور جمعية علماء اليمن مما يجري في البلاد؟! أعتقد أن لها أدواراً أخرى غير مراقبة هلال رمضان. أنيسة الشعيبي انتهك عرضها ثلاثة أشهر داخل مقر البحث الجنائي بصنعاء، والتقرير الأمني لوزارة الداخلية يؤكد أن عرض حمدان قد انتهك، وغيرها عشرات ومئات القضايا لدى منظمة "هود"، وما هاتين الحالتين إلا المعلن مما أخفي.

"هود" ليست هي البرلمان، والأحزاب، والصحافة، والداخلية، والقضاء. هي منظمة مدنية نذر رجالها أنفسهم للدفاع عمن لا مدافع عنهم.

أين الشيخ الزنداني الذي جمع في خطبة واحدة ستة ملايين ريال لمحاكمة ثلاثة صحفيين أبرياء؟! لماذا لا يقف مع أخيه المسلم، وأخته المسلمة،اللذين انتهك عرضاهما؟! ألم يسمع قول الرسول الكريم: "لهدم الكعبة حجراً حجراً أهون عند الله من إراقة دم مسلم"، فما بالك بهتك عرضه، أيها الشيخ الوقور؟!

الآن تضاءلت أحلامنا، وتراجعت مطالبنا، وأصبح كل ما نتمناه أن نسمع – ولو بإشاعة مغرضة– أن أحزاب المشترك، وجمعية علماء اليمن، ومصلحة شؤون القبائل، والبرلمان، وتحالف منظمات المجتمع المدني، قد حددوا مواقفهم ولو ببيانات يستنكرون فيها ما يحدث في اليمن الحبيب.

في وصف التغيير والارتياب منه...

هل تحول الإسلاميون فعلاً!؟

ماجد المذحجي
maged231@hotmail.com

يبدو لي مؤخراً، أن من أهم التغيرات في علاقاتي الشخصية، وتحديداً ذات البعد السياسي والثقافي منها، هو تأسيس علاقات يُمكن أن توصف بالحميمة، مع أفراد " مسيسين "، وقادمين من مرجعية دينية (إسلامية)!. وهي علاقات حميمة، لم تعكر عليّ الالتقاء الذي تم معهم خارج منطقة التوافق المهذب، والمحروس بالمجاملة كما يُفترض. وإن كنت لا أنفي وجود شيء من ذلك في الأمر؛ فليس لدى الطرفين خبرة كافية بالاختلاف الصحي، الذي يُتيح تماماً جعل الأشياء واضحة ومجردة بيننا!. بل حصل في الكثير من الأحيان، أن حدث هذا اللقاء في منطقة يتم " التنازع " بها عادة، وجملتها الأساسية – بالمعنى النظري – هي أقرب لي، مما هي أقرب لهم كما كنت أفترض!. وهو ما حررني ضمناً من "فزع" شخصي حقيقي، كان يعتري رؤيتي من هذا " الفرد " الإسلامي، والذي كان يبدو لي في الكثير من الأحيان غير " انساني "، ومجرد " أنياب " و " مخالب "!!. هذه الأنياب، والمخالب، التي افترضتُ دوماً – وبشكل مسبق وتلقائي – أنها جاهزة لنهش لحمي مباشرة، فور اختلافي معها! وهو موقف – برأيي الشخصي – له علاقة حميمة مع ارتيابي، ونفوري المعتاد، من المزاج المحافظ الذي يُميز موقف الإسلاميين الاجتماعي والثقافي قبل السياسي، والذي يُفزع أي فرد ينتمي لخيارات مدنية، وخصوصاً ذات بعد اجتماعي وثقافي. إضافة إلى تناسل هذا " الفزع " الشخصي من حذر كبير، أنتجته عقود من التناحر " الدموي ". وهو " التناحر " الذي ميز إرث العلاقة بين اليسار – الذي أنتمي له نظرياً وعاطفياً في بعض المستويات – والقوى الإسلامية، والذي امتدت مفاعيله على المستوى المحلي، وبشكل جلي، حتى عهد قريب (حرب صيف 1994). ناهيك عن السلبية، وعدم القدرة أو الرغبة سابقاً، في تجاوز افتراض اجتماعي شائع وضاغط بقوة على الطرفين، يتمحور حول " طلاق " و " خصام " أبدي، يجب أن يُميز علاقتهما، وأي موقف قد يحضران فيه، أو فكرة قد يتحاوران عليها. وهو افتراض لا يتقبل بسهولة أي فكرة معاكسة له، واستطاع تجذير حضوره، في أي تقدير لاحق لمصير ما قد يجمع بين الاثنين، وفي أي ظرف كان!! (ألا يبدو ذلك الاستغراب، الذي ميز موقف الجمهور من اللقاء المشترك، والذي جمع بين الإصلاح والاشتراكي بشكل رئيسي، جزءاً ونتيجة من هذا الافتراض الاجتماعي المسبق، وهو الشأن الذي كان المؤتمر الشعبي يغذيه ويستثمره في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة بشكل ذكي).

وبالطبع، لا يمكن أيضاً تجاوز الخبرات، والذكريات الشخصية القريبة، للكثير من الأفراد المنتمين للوسط المحيط بي (وهم من تيارات وأوساط مختلفة بالمعنى السياسي والثقافي، بعضها محافظ، ولكنه ليس متديناً) في ما يتعلق بالعلاقة التي جمعتهم مع " مطاوعة ". وهي خبرة، وذكريات مليئة بتعارضات وصدامات حادة معهم (كتلك التي حدثت في عقد التسعينات، بين الناشطين الطلابيين الإسلاميين، ومجموعات من تيارات أخرى في الجامعة، أثناء قيام الطرف الأول، بمنع الثاني. من إقامة احتفالات غير " ملتزمة "، أو رحلات جماعية " مختلطة "، غير متقيدة بالضوابط الشرعية!!). وهذا الأمر من الشؤون التي رتبت إرثاً من الشك العميق، وأفسدت ضمناً أي تواصل مع " الإسلامي " في الكثير من الظروف، وأشاعت بشكل كبير –وتعميمي– هذا "الانطباع" الشرس عنه. مع تأكيدي أيضاً، على عنصر إضافي في هذه المسألة، يتعلق تحديداً بانغلاق " الإسلامي " في صدفة عقائدية شديدة الحماية لمنظومته النظرية، واستقراره اليقيني، تجاه الآخرين (طبعاً، لا يمكن إنكار الانغلاق الذي ميز أيضاً اليساريين والقوميين في فترات سابقة، والذين تحرر كثير منهم، من جزء كبير منه لاحقاً)، وخصوصاً ممن صنفهم بـ " العلمانيين " من الأحزاب الأخرى، أو الأفراد ذوي التوجهات المناهضة لاختياراته. وعدم تجاوزه لهذا الموقع شديد الثبات والمتجهم، إلا مؤخراً، وبقرار "تنظيمي"، ذي خلفية سياسية، للانفتاح على الآخرين، بعد انكشاف الغطاء "السلطوي" عنه، وفك التحالف التاريخي الذي جمعه مع مؤسسات السلطة، ولطبيعة الضرورات السياسية التي استدعت إنشاء علاقات مع القوى الأخرى، لتعزيز موقعه الجديد في العمل السياسي العام. طبعاً، رتبت هذه " الإتاحة " التنظيمية –رغم أنها مشروطة سياسياً بظرف جديد فقط، وغير مؤسسة على تحول نظري– للأفراد الإسلاميين تواصلاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً مهماً، كان له تداعيات ايجابية على العديد منهم، من ناحية تعزيز التحول في التفكير بشكل ما، والانفتاح قليلاً على جملة "الخصوم" النظرية والسياسية، وتغيير الخطاب التقليدي الذي ميزهم، ذي النبرة الدعوية والفقهية، باتجاه خطاب أكثر انتماءً لمفردات الزمن الراهن، ويستبطن جزءاً من أولوياته الديمقراطية والحقوقية. ولكن هذا السلوك السياسي الجديد، ولكونه غير مؤصل نظرياً أو مبرر فقهياً وفق منظومتهم التعبيرية، فإنه كما أنشأ تحولات ايجابية، رتب أيضاً ردوداً سلبية، عكسية، ومستنفرة لدى العديد من الإفراد، سواء كانوا ملتزمين تنظيمياً، أم مجرد مناصرين، والذين تصادمت التحالفات الجديدة لتنظيمهم السياسي (الإصلاح) –الذي يُفترض به تحقيق تصورهم الديني النقي للدولة، والشريعة، والمجتمع– مع القوى الأخرى، وتحديداً " الاشتراكي " منها. مع قناعتهم المحروسة برأسمال محافظ ومتجهم، وإرث راسخ من العداء، لم يستطع في المجمل تقبل هذه " الاخوة " الجديدة مع "العلمانيين" و"الشيوعيين". وهو ما استدعى اعتراضات متعددة لديهم، كان أبرزها، وأكثرها حدة ووضوحاً، " اغتيال " جارالله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، والذي كان المبادر الأبرز تجاه " الإصلاح "، والسياسي المحنك الذي استطاع زحزحته من موقعه التقليدي، باتجاه خصومه السابقين، وكان مُهندس البناء السياسي الجديد في الساحة اليمنية والذي سيصبح لاحقاً ما عرف باللقاء المشترك. وهو (الاغتيال) البشع، الذي كان أحد أهدافه، كما صرح به منفذه "علي جارالله السعواني"، تنبيه قيادات الإصلاح للخطأ "الشرعي" الذي يغرقون فيه، وفك التحالف مع الاشتراكي!.

إذاً، كانت هذه العلاقة الجديدة مع " الإسلامي "، تغيراً مهماً وملفتاً بالنسبة لي. وبقدر ما أسعدني هذا التواصل مع تعبير كان مُغلقاً بشدة أمامي، وحررني من جزء كبير من حمولة "الفزع" منه، فإنه استدعى توقفاً مهماً لي تجاه ما ترتبه هذه العلاقة معه – وربما أي علاقة يقيمها الآخرون – على المستوى الفردي والعام (وهنا ستتعلق تساؤلاتي بالفرد "الإصلاحي"، أكثر من الفرد الإسلامي بعموميته وتعدد انتماءاته ومواقفه الفقهية والسياسية، الذي تتمايز فيه " إسلامية " الأول عن " إسلامية " الثاني بتفصيل واضح، وهو ارتباطها لدى الأول بمرجعية سياسية وفقهية يُمكن تعيينها، بينما تتناثر لدى الثاني بشكل واضح!).

إذاً، أثارت هذه العلاقة الجديدة تساؤلات عن حقيقة التغيرات التي حدثت لدى هذا الإسلامي، ولدى "ضده" المفترض، وعن جذرها الثقافي، وحقيقة الدور الذي لعبته " الحاجة " السياسية الجديدة فيها، وماذا ستحدثه هذه التغيرات من نتائج مختلفة على كافة المستويات. بالإضافة إلى تساؤل حول الأثر الذي ستخلفه هذه التغيرات على المواقف التقليدية التي يتخذها بالعادة، وخصوصاً من قضايا شائكة فعلاً، وتميز موقفه وسلوكه تجاهها، بنبرة اعتراضية حادة، مثل الحريات الاجتماعية، ومدى الحرية الشخصية المتاحة للفرد، خصوصاً في حين تعارض بعض مفرداتها مع "النواهي" الدينية، أو "المفترض" الشرعي لديه.

ولا يمكن تجنب استفسار آخر مهم، يتعلق بتفحص حقيقة موقفه غير التصعيدي منها الآن، فهل هو موقف أصيل يُفصح عن تغيير حقيقي، أم هو مجرد موقف " براجماتي " مؤقت، استدعته مجموعة الارتباطات والتحالفات السياسية الجديدة، والرغبة بعدم كشف أي نبرة "أصولية" حادة، ضمن مزاج "التقية" بشكل ما، لكي لا تشعر قوى كثيرة بالتوجس منهم؟!. خصوصاً أن الإسلاميين اليمنيين، وتحديداً " الإصلاح " إذا تجاهلنا الجماعات " الإرهابية "، مازالوا قيد نظر متفحص ومتشكك بشدة، من جهات دولية وإقليميه (الولايات المتحدة أبرزها). وهي، وإن كانت ترحب بـ " اعتداله "، والذي يشكل تحالفه مع الاشتراكي تأكيداً مهماً عليه، وغطاء سياسياً يستثمره " الإصلاح " بشكل ذكي في هذا الشأن؛ إلا أن هذه الجهات، ذات الأجندة الأمنية والسياسية المناهضة للإسلاميين، تستبطن ريبة شديدة منه، يُحرض إلحاحها عليه؛ ذلك الارتباط القديم والوثيق، لبعض عناصره القيادية، مع مرحلة " الجهاد الأفغاني " في البداية، ولاحقاً مع " القاعدة " وقيادييها. بالإضافة إلى رعاية الإصلاح الضمنية لـ "جامعة الإيمان"، والتي يترأسها رئيس مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية)، الشيخ/ عبد المجيد الزنداني. وهي الجامعة المتهمة ضمناً بتخريج " التكفيريين " في العالم الإسلامي، وتعد الثانية من حيث الأهمية في هذا الشأن بعد المدارس الدينية في باكستان! ناهيك عن كون "الزنداني" ذاته، شخصاً رئيساً في القوائم الأممية الخاصة بالمطلوبين الإسلاميين، والتي تلعب الولايات المتحدة دوراً رئيساً في تحديد المضافين إليها.

إن هذه الأسئلة المتشعبة، هي جزء من محاولتي لإنقاذ " رأيي " من التداعي العاطفي، والاحتفاء الشخصي بالأصدقاء الجدد، ذوي الخلفيات الإسلامية، والذين لا يكفي تحولهم الذاتي لتشكيل حكم معياري على تحول حقيقي قد تم لدى الإسلاميين عامة، خصوصاً وأن أغلب هؤلاء الأشخاص، هم من النخب الثقافية، أو ذوي الاهتمام بحقول الثقافة المتعددة، بنوا ارتباطاً وثيقاً مع الشأن المعرفي، وأرسوا علاقة إنسانية مع أفراد من تيارات أخرى، جزء كبير منهم ذو موقف ثقافي نقدي ومنفتح، وهو ما أتاح لهم – عبر جهد مستمر وتراكمي – تطوير نقدية شخصية عالية، فككت ارتباطهم – إلى درجة ما – مع إرثهم المتجهم!.

بالإضافة إلى هذا التمييز الضيق، الذي يخص بعض الأفراد منهم، كانت هذه الأسئلة تحاول أن تتحقق من حقيقة تقدير غالب وشائع مؤخراً بشدة، يميل إلى وصف الإسلاميين – كأفراد وتيارات سياسية – بـ " التحديثيين " على المستوى السياسي، و"المحافظين" على المستوى الاجتماعي والثقافي. مما يُرتبه هذا من " انتقائية " في سلوكيتهم، وموقفهم العام، وهو الموقف الذي يُمكن أن يوصف بـ " الانتهازي " و " المتسلق " إذا صح هذا التقدير؛ كونهم يُفاضلون وفق المصلحة الآنية، وتصبح ومسائل، مثل: الديمقراطية، والحقوق المدنية والسياسية للأفراد والمجموعات، مثلاً، موضوع أولوية شديدة لديهم، يدافعون عنه بشدة حين يكون محور العمل عليها في الحقل السياسي فقط. بينما تنتفي هذه الأولوية في الدفع بها وحمايتها والتحريض عليها، حين تمتد لتشمل الحقل الاجتماعي والثقافي والحريات الشخصية؛ لأن موقفهم منها متحفظ، وربما عدائي على الأغلب!. أي أن موقفهم من الحرية، والديمقراطية، ومنظومة الحقوق العامة والفردية، يتعلق تحديداً بكونها فرصة لتمكينهم سياسياً وفق هذا الوصف، لا لكونها فرصة للتمكين العام، والتحديث الحقيقي لمناخ المجتمع، والذي قد يُتيح لفئات وأفراد مختلفين عنهم، الحصول على فرصة للتعبير عن أنفسهم، خصوصاً في مناطق هم يعتبرون أوصياء على تصنيفها الأخلاقي والشرعي!.

ما أوردته في السطور السابقة، يمثل استنتاجات مُسبقة، وقد تكون متجنية عليهم، لكنها أحد عناصر التقدير الشائع عنهم، والمتشكك بـ " مصداقيتهم " الديمقراطية، والتي أميل لأخذها بعين الاعتبار أثناء " نظري " لهم؛ فسلوكهم يُربك في العادة، ويشوش على أي تقييم يحاول تفحص موقفهم من القضايا المختلفة. فكون اشتغالهم الموصوف بـ"التحديثي" هو سياسي تماما – والعمل السياسي هو موضع الأهمية والتركيز، وأيضاً مليء بالضجيج، ويستغرق الانتباه، ومجرد من العمق في الغالب منه – فإنهم لا يطالبون بذات " التحديثية " والاندفاع التغييري في القضايا الأخرى، إما لكون السياسي يستهلك الأولوية، ويشتت الانتباه تجاه المسائل الأخرى، وإما لأنه يتم تأجيل الحديث و" المكاشفة " معهم تجاه هذه الموضوعات والقضايا، ضمن موقف " براجماتي " من القوى الأخرى – وخصوصاً الحليفة معهم سياسياً – يميل إلى تقدير أن هذه التحديثية السياسية لديهم ستؤدي إلى خلق تحديثية مُرادفة في الموضوعات الأخرى بالضرورة، وإن كانوا يقرون بأن ذلك سيستغرق زمناً أطول، وبالتالي فلا حاجة لإفزاعهم، وخلق ضغوط عليهم أكثر من احتمالهم، تدفعهم للنفور وتعزز من التشككات القديمة – والحية – لدى الجناح المحافظ أو " الأصولي " لديهم، والذي يتوسل أي مبرر لتعزيز اعتراضه على هذا المزاج السياسي الجديد في تنظيمه السياسي (الإصلاح)، وعلى طبيعة هذه التحالفات المعقودة مع خصومهم التاريخيين بالمعنى الإيديولوجي، حتى وإن كان يُفترض انتهاء هذه الخصومة بالمعنى الزمني والواقعي، فلقد حدثت تحولات متعددة وجذرية، لم يعد فيها هذا الخصم بنفس السياق الإيديولوجي السابق، ذلك السياق الذي تموضعوا في مواجهته سابقاً (قبل الوحدة، وحتى النصف الثاني من التسعينات)، ضمن وظائف " عقائدية " و "أمنية" نهضوا بها، وكانت تحرضهم بشدة عليه.

وفي هذا الفهم " المسيس "، ذي الصفة البراجماتية في التعامل معهم، خصوصاً من قبل شركائهم الحاليين، استبطان لشروط الحاجة لهم، باعتبارهم قوة سياسية ذات امتداد شعبي هائل ومنظم، رغم تصدع هذا الانطباع المتضخم عنهم بشده في العملية الانتخابية الأخيرة، بما تستتبعه هذه الحاجة من تنازلات لدى هؤلاء الشركاء، قد تأتي على حساب الكثير من التفاصيل التي تمثل رأسمالهم الرمزي!.

في العموم، لا يُمكن الإشارة باطمئنان لموقع واضح يحضر فيه الإسلاميين حالياً، وخارج الانطباع الشخصي المريح للتحولات التي مر بها أفراد منهم، جعلتهم خارج إرثهم السابق بشكل ما، بما يُقرن به هذا الإرث من فزع لدى القوى ذات الهوية المدنية. لا يمكن الاكتفاء بالتحول السياسي الايجابي في موقفهم، أو بنعومة لهجتهم تجاه الحريات الاجتماعية، وانخفاض النبرة الأصولية في موقفهم الثقافي. ثمة حاجة واضحة لتدشين عهد جديد، وتأسيس عقد واضح معهم، يُنقذ هذه التفاصيل من التجاذبات، ويبعدها عن الاهتزازات التي قد تنتجها التحولات في الظروف السياسية العامة. فكون خطابهم وبرنامجهم وعملهم، يستثمر المنطقة الأكثر خطورة في الوعي العام (الدين)، فنحن نحتاج إلى أن يكونوا أكثر وضوحاً، مثلاً في موقفهم من خصوصية علاقة الأفراد باختياراتهم، ومدى الحماية المحققة للفرد لتحقيق ذلك، وحراسة الحريات الاجتماعية من أي موقف " أصولي " معقد قد يقوم بقضمها، وتعزيز تحولهم السياسي الايجابي ذي الهوية الذكورية حتى الآن، بتمكين المرأة فيه واحترام حقوقها خارج التفسيرات الفقهية التقليدية، وأن يكونوا ضمن الإجماع العالمي في هذا الشأن.

إن الوضوح في هذه التفاصيل والقضايا، وإشهارها ضمن تأصيلهم النظري –لا جعلها حاضرة مؤقتاً ضمن موقف سياسي متبدل والتلاعب بها كورقة في ظل احتياج طارئ للقوى المدنية– سيُمكن المجتمع من حماية نفسه من أي نزوع " متطرف " مُفاجئ، ويحصن حقوق المختلفين، ويجعل التنافس السياسي مُحرراً من الفزع " الأصولي "، ويجذر الحرية كمنطقة تعاقد وإجماع لكل القوى.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

صحفيون أم مشائخ؟

● اتيحت لي زيارة صحيفة «الاتحاد» الاماراتية خلال تواجدي لتغطية فعاليات كأس الخليج، المقامة حالياً في دولة الامارات، فوجدت بوناً شاسعاً بين صحافتنا وصحافة الآخرين.. والفارق لا يتمثل في الامكانات المادية لهذه الصحف الكبيرة، لكن في طريقة العمل الصحفي اليومي الذي يبدأ من التاسعة صباحاً وينتهي مع ذهاب المادة الصحفية للمطبعة، ناهيك عن الجو المثالي الموجود في هذه الصحف والذي يوفر حالة من الطمأنينة والهدوء الذي يتطلبه جو العمل الصحفي.

● في الصحيفة زرت مكتب رئيس تحرير «الاتحاد» الرياضي، الاستاذ عصام سالم فصدمت عندما وجدته عبارة عن مكتب صغير ومفتوح على هيئة تحرير الجريدة، التي يتواجد فيه اصحفيون على مستوى كبير من المهنية والشهرة الصحفية مثل الاستاذ اكرم يوسف، الذي كُرم قبل عدة أشهر من الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» لإعداده كتاباً عن بطولات كأس العالم من نشأتها حتى مونديال المانيا. ولاحظت أن رئيس التحرير، والذي يُعد علماً صحفياً في الإعلام الرياضي العربي، يتعامل ببساطة مع محرريه، بل إنه يتناقش معهم في كثير من المواضيع التي تقدم للنشر.

● لم يكن هناك، أمام مكتب رئيس تحرير الجريدة، مدير مكتب يرد على المكالمات ليقول إن لديه اجتماعاً أو أنه مشغول.. ولم تكن الصحيفة خالية من الصحفيين خلال فترة الدوام الرسمي، ولم اسمع ان الصحفيين يسهرون حتى وقت متأخر من المساء لإصدار العدد.

ونسيت أن اقول إن ملحق «الاتحاد» الرياضي هو ملحق يومي يوازي في مواده الصحفية والاخراجية ثلاث جرائد من جرائدنا اليومية التي تعتمد على وكالة سبأ للأنباء تارة، وعلى حصيلة اخبار الشبكة العنكبوتية تارة أخرى.

● ومع عدم المقارنة بين الامكانات المادية لصحيفة مثل «الاتحاد» وصحفنا الرسمية اود أن اتحدث فقط عن بعض رؤساء التحرير وبعض الصحفيين، الذين تحولوا من صحفيين يملكون اقلاماً يوجهون بها الرأي العام، إلى مشائخ لديهم مرافقون في سياراتهم ويتحدثون بطريقة متعالية مع محرريهم مع أن بعضهم لا يستطيع حتى كتابة تحقيق أو خبر صحفي، مع ذلك محسوب علينا رئيس تحرير بالأمر.

● ومع تجاوز هذا الموضوع تذكرت وأنا في الصحيفة، المقايل الموجودة في صحفنا وكيف تتحول هذه المقايل إلى أوكار للنميمة والحش مع رؤساء التحرير، بعيداً عن مقتضيات العمل الصحفي! وكيف يمكن ان تأسر قلب رئيس التحرير من خلال قدرتك على «الزبج» معه! وكيف يمكن ان تكون خارج اهتماماته لو لم تكن من هواة هذه المبارز! وهي اشياء لا علاقة لها بصاحبة الجلالة إطلاقاً.

● وباختصار –ولضيق المساحة– مهما كنت صاحب قلم مميز في بلادنا، فإن هناك اموراً، اخرى يتطلب تواجدها في شخصيتك مثل ان تكون «مداهناً» بدرجة امتياز أو «دوشاناً» بحسب الطلب وإلا وجدت نفسك مجرد صحفي مجهول الهوية.

أبو ظبي 2007/1/22

شدَّد أنيس حسن يحيى -عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني- على أن معالجة آثار حرب صيف 1994 مصلحة وطنية يمنية، وأن الاصلاح السياسي ضرورة لحل معاناة اليمنيين.

وفي هذا الحوار الذي أجرته معه الزميلة نادرة عبدالقدوس، في شقته المتواضعة في مدينة المنصورة - عدن، يتحدث أحد أبرز مؤسسي الحزب الاشتراكي اليمني عام 1978، عن رؤيته للمسألة الجنوبية، مشدداً على أن حلها لا يكون في معزل عن القضية الوطنية. وإذ أثنى على محمد حيدرة مسدوس -أبرز قيادات تيار إصلاح مسار الوحدة داخل الاشتراكي- ودافع عن حقه في الإختلاف مع الأغلبية داخل الحزب، فقد انتقد مقاربته للمسألة الجنوبية، وخاصة اعتباره رفاقه في اللجنة المركزية من أبناء المحافظات الشمالية أو المنحدرين من أصول شمالية، مؤيدين للرئيس علي عبدالله صالح فيما يتعلق بالوحدة اليمنية.

وبشأن الأوضاع الداخلية للاشتراكي، تمنى أنيس حسن يحيى على اللجنة المركزية في دورتها المقرر عقدها نهاية الأسبوع المقبل أن تعالج الاختلالات في أداء دوائر الأمانة العامة. لافتاً إلى ضعف أداء هذه الدوائر «ما انعكس سلباً على أداء منظمات الحزب في المركز والمحافظات».

وقيم يحيى اللقاء المشترك إيجاباً لأنه «شكَّل نقلة نوعية في الحياة السياسية سمحت بإحداث حراك سياسي واجتماعي فاعل ومؤثر». وإذ لفت إلى ركود ساد بعض مفاصل اللقاء المشترك بعد الانتخابات الرئاسية، دعا إلى فتح منافذ للحوار الوطني ليشمل كافة القوى السياسية، وإشراك رجال الأعمال في هذا الحوار باعتبارهم شريحة مهمة في المجتمع، تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية.

■ حوار: نادرة عبدالقدوس

أثنى على شجاعة مسدوس وانتقد مقاربته للمسألة الجنوبية

القيادي الاشتراكي أنيس حسن يحيى لـ«النداء»:

دورة اللجنة المركزية معنية بتصحيح الخلل في أداء الأمانة العامة

■ باعتباره عضواً في اللجنة المركزية للحزب فقد سألته أولاً عن قراءته للأداء الراهن لقيادة الحزب، وبشكل خاص المكتب السياسي والأمانة العامة، وعن آماله التي يعقدها على دورة اللجنة المركزية للحزب، والتي ستُعقد في نهاية الشهر الحالي، فرد قائلاً ودون أية مواربة:

– دورة اللجنة المركزية المقرر انعقادها في أواخر هذا الشهر هي مجرد محطة في مسار اللجنة المركزية منذ انتخابها في المؤتمر العام الخامس الذي انعقد في منتصف عام 2005م. ومع ذلك أتمنى أن تعالج هذه الدورة الخلل وأسبابه في الأمانة العامة للحزب تحديداً. والأمانة العامة تضم عدداً من الرفاق المجربين والمقتدرين، ولكن أداء الدوائر بشكل عام، ضعيف جداً، ويكاد أن يكون معدوماً في دوائر أخرى. وهي بوضعها الراهن تشكل عبئاً على الحزب، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء منظمات الحزب في المركز والمحافظات.

ولعل من المفيد أن أشيد هنا بأداء الدكتور ياسين سعيد نعمان، الأمين العام للحزب الاشتراكي، الذي يعتبر وجوده في هذا الموقع كأمين عام مكسباً حقيقياً للحزب، واستطاع من موقعه هذا أن يؤكد قابلية الاشتراكي لاستعادة دوره الريادي في الحياة السياسية والاجتماعية.

■ هل تتوقعون أن يقدم الأخ ياسين سعيد نعمان استقالته في هذه الدورة، كما فعل في الدورة السابقة؟

– الأخ د. ياسين نعمان هو اليوم في حالة معنوية ممتازة وأكثر تفاؤلاً، من ذي قبل، بإمكانية نهوض الحزب مجدداً بجهود كل الخيرين فيه. وهو على يقين بأنهم يدعمونه ويؤازرونه. إن مهماته، كأمين عام، صعبة جداً، ولكنه، وبتظافر الخيرين في الحزب، سيواصل حتماً دوره القيادي من موقعه.

■ وما رأيكم في أداء دوائر الأمانة العامة في الحزب؟

– الأداء، بشكل عام، ضعيف. وبعض الدوائر تكاد تكون غائبة تماماً. البعض مازال ينظر إلى موقعه في المكتب السياسي أو الأمانة العامة وكأنه شكل من أشكال الوجاهة. الدورة القادمة للجنة المركزية معنية بتصحيح وضع الأمانة العامة وتحسين أدائها بعيداً عن الحساسيات.

■ هل بإمكانكم تسمية دوائر الأمانة العامة التي تشكو من ضعف في أدائها، وتلك الغائبة تماماً؟

– أشرت إلى هذه الدوائر في بعض اللقاءات الودية مع عدد من الرفاق في المكتب السياسي والأمانة العامة. وتكلمت مباشرة مع البعض من رؤساء هذه الدوائر بصراحة. لكنني أفضل تأجيل تسميتي لهذه الدوائر، وتلك غير الفاعلة بالمرة، إلى ما بعد انعقاد دورة اللجنة المركزية القادمة.

■ كيف تقرأون الأداء الثقافي لقيادات الاشتراكي في المركز وفي المحافظات؟

– المستوى الثقافي للاشتراكي تراجع كثيراً. وهذا أمر معيب لاسيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه يفترض في الاشتراكي أن يكون حجر الزاوية في الانتصار لمشروع بناء يمن حديث ديمقراطي وعادل. الحزب يمتلك صفاً واسعاً من المثقفين المتميزين، وبسبب ضعف أداء الأمانة العامة لا يجري توظيف هذه الطاقات على النحو الصحيح. لذا أرجو أن تسلط اللجنة المركزية في دورتها القادمة الضوء على هذه المسألة الحيوية ومسائل أخرى، وأن تقدم لها الحلول المناسبة.

■ لماذا تراجع الحزب عن دوره الريادي كما عهده المواطنون؟ ألأنه خارج السلطة؟

● أنيس حسن يحيى

– أشير هنا رداً على السؤال إلى أن الحزب مر في مسيرته الكفاحية بأزمات عاصفة أنهكت قواه وأضعفت من أدائه كثيراً. ولعل أبرز هذه الأزمات التي عصفت به في الماضي، أحداث عام 1978م (أحداث سالمين) وأحداث يناير 1986م. أشير هنا إلى حماقات ارتكبتها قيادات في الاشتراكي تسببت في تلك الأحداث الدامية المأساوية. ثم جاءت حرب صيف 1994م فكانت الضربة الأكثر إيلاماً له، وعليَّ هنا أن أنوه بالدور الفاعل الذي لعبه الأخ "مقبل" وزملاؤه في المكتب السياسي واللجنة المركزية، في الإبقاء على الحزب واقفاً على قدميه –وإن ظل الأداء قاصراً– ودورهم في انعقاد المؤتمر العام الخامس وبث الحياة من جديد في جسم الحزب الاشتراكي. وثمة ما يؤكد أن الحزب، بقيادته الجديدة وعلى رأسها الأخ ياسين سعيد نعمان وزملاؤه، يملك كل القابلية ليستعيد دوره الحيوي والفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية. ونقطة البداية في استعادة الحزب لدوره هذا تتمثل في تصحيح أوضاع الأمانة العامة.

■ كيف تفسرون تحالف الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح في إطار اللقاء المشترك؟ وهل ثمة قابلية لاستمرار هذا التحالف، في الوقت الذي اتهم الإصلاح الاشتراكي بالإلحاد وصدرت فتوى بتكفيره، بالمقابل اتهم الاشتراكي الإصلاح بالظلاميين؟

– أنا أرى أن هذا التحالف بين الاشتراكي والإصلاح يجب أن يصب في مصلحة الوطن شريطة أن نضع مسائل الخلاف جانباً ونتركها للزمن. هناك قواسم مشتركة بين الطرفين، لو انطلقا منها لترسخ هذا التحالف بينهما. وتتمثل هذه القواسم المشتركة في ركنين أساسيين: أولاً: بناء دولة مؤسسات أي دولة نظام وقانون، وبالتالي يمكن التعويل على هذا التحالف في أن يبقى ويستمر في المستقبل. ثانياً: تعلق الحزبين بالعدالة الاجتماعية؛ فالحزب يعتبرها ركناً أساسياً في مشروعه النهضوي لبناء دولة حديثة، والعدالة الاجتماعية بالنسبة للأخوة في الإصلاح ركن هام بوصفهم إسلاميين انطلاقاً من قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: "من بات شبعاناً وجاره جائع/ طاو، ليس منا "، وهذه قاعدة أساسية تقوم عليها العدالة الاجتماعية.

■ يدور جدل واسع الآن، وبشكل خاص حول أطروحة تيار إصلاح مسار الوحدة، و تحديداً المسألة الجنوبية، هل من تعليق؟

– القضية الجنوبية قضية حقيقية وليست مفتعلة. ولو لم تكن حرب صيف 1994م لما كانت القضية الجنوبية بهذه الحدة. ولو لم يبرز الأخ محمد حيدرة مسدوس بوصفه المدافع الأشد عن هذه القضية لبرز غيره دفاعاً عنها. مسدوس صادق وشجاع في طرحه، لكنه كمن فقد البوصلة، وبالتالي فقد القدرة على الرؤية إلى المسألة الجنوبية بربطها بقضية الوطن ككل، فالتبس عليه الأمر. وبسبب حرب صيف 1994م، اللعينة، أصبح يرى في كل مواطن شمالي أو من أصول شمالية مخالفاً له في الرأي، ويخاطب رفاقه في اللجنة المركزية من الشمال بوصفهم يقفون مع الرئيس في ما يتعلق بالوحدة اليمنية. لكنني مع ذلك أحترم وأدافع عن حقه في الاختلاف مع الغالبية في حزبنا. وحل القضية الجنوبية ومعاناة المواطنين في المحافظات الجنوبية لا يكون بمعزل عن حل معاناة الوطن بشكل عام، وحل معاناة أبنائه في كل ربوعه. ويتمثل الحل في إصلاح النظام السياسي بكليته. وفي مقدمة هذه الإصلاحات بناء دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون، وإيجاد قضاء مستقل نزيه وعادل، يؤمّن سيادة القانون ويكفل تحقيق المواطنة المتساوية. ولعل من بين أهم الحلول لمعالجة الاختلافات الراهنة على مختلف الصعد التوزيع العادل للثروة، وإقامة نظام حكم لا مركزي واسع الصلاحيات، يكفل انتخاب رؤساء الوحدات الإدارية، أي انتخاب المحافظين والمأمورين مباشرة من قبل الناخبين في المحافظات والمديريات، وهو نظام أشبه بالفيدرالية. وتتمثل كذلك في مكافحة الفساد، مكافحة حازمة، ومحاسبة الفاسدين والمفسدين، ولن يرحل الفاسدون طالما بقيت دولة المؤسسات غائبة ومغيبة؛ وغياب دولة المؤسسات ليس صدفة. وهذا كله يتطلب وجود فصل تام بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما يتطلب تفعيل أداء مجلس النواب ليلعب دوره في مراقبة السلطة التنفيذية، ومساءلة الحكومة ومحاسبتها.

ويتطلب كذلك تفعيل جهاز الرقابة والمحاسبة، وجعله تابعاً لمجلس النواب.

■ وعلى الصعيد الجنوبي؟

– هناك مصلحة وطنية حقيقية في معالجة وإزالة آثار حرب صيف 1994م على نحو حقيقي لا بترقيعات شكلية أو شراء ذمم. إن السياسات التشطيرية التي يمارسها النظام، بوعي كامل، من شأنها أن تعمق الشرخ القائم في النفوس. ولذلك فإن التعجيل في تطبيق نظام الحكم اللامركزي واسع الصلاحيات، من شأنه أن يضع حداً لهذه الممارسات التشطيرية التي ألحقت بالوطن، وما زالت تلحق به، أضراراً بالغة.

■ كيف تقرأون أداء اللقاء المشترك في الوقت الراهن؟

– وجود اللقاء المشترك شكَّل نقلة نوعية في الحياة السياسية في بلادنا، سمحت بإحداث حراك سياسي واجتماعي فاعل ومؤثر. أثبت اللقاء المشترك، بقيامه، قدرته على الارتقاء بالحياة السياسية بهدف بناء الوطن الذي ننشده. ونعترف أن ركوداً ساد بعض مفاصل اللقاء المشترك بعد الانتخابات الرئاسية. وبهذا الصدد ندعو إلى فتح منافذ للحوار الوطني ليشمل كل القوى السياسية ولتكن البداية بحزب التجمع الوحدوي اليمني وحزب رابطة أبناء اليمن، على أن يتواصل الحوار ليشمل كذلك المؤتمر الشعبي العام والرئيس تحديداً بوصفه رئيساً للمؤتمر؛ لأن المصلحة الوطنية تستدعي إشراك كل الأطراف السياسية في هذا الحوار. كما أن إشراك رجال الأعمال فيه، ضرورة ملحة؛ فقد حان الوقت لكي تشارك هذه الشريحة الهامة في المجتمع في حوارات واسعة تهدف إلى بناء الوطن، لما تلعبه من دور هام في الحياة الاقتصادية وهي عصب البناء والتحديث في الوطن.

إن الدعوة لقيام تحالف وطني واسع وعريض مبررة ومشروعة واللقاء المشترك هو نواة هذا التحالف.

إن مشروع بناء يمن حديث ديمقراطي وعادل يشترط قيام تحالف وطني واسع وعريض، والتحرر من ثقافة إلغاء وإقصاء الآخر. ويبدأ التحديث من المدرسة بتبني مناهج تربوية عصرية تشيع ثقافة المواطنة المتساوية، والقضاء على النظرة الدونية إلى المرأة.

■ ولكن هناك القبيلة التي ندرك ثقافتها الموروثة والتي تشكل البديل عن القوانين في كثير من الأحايين، كيف يمكن التعامل مع هذه الثنائية: حكم القبيلة، ونظام المؤسسات والقوانين؟

– إن القبيلة مجرد تشكيلة اقتصادية واجتماعية عابرة في مسار تطور المجتمع البشري وليست كياناً خالداً. وانخراط أبناء القبائل في الأحزاب السياسية بتوجهاتها الفكرية المختلفة يشير إلى توقهم إلى الانخراط الواعي والفاعل في بناء مجتمع مدني عصري. وحضور القبيلة في المهرجانات الخطابية لابن شملان دليل على النزوع نحو علاقات أرحب مع المجتمع المدني. وبالضرورة يتعين على كل أطراف الحياة السياسية أن تشيع ثقافة تسمح بتعزيز وحدة وتماسك النسيج الوطني والفصل التام بين السلطات المختلفة نحو بناء دولة المؤسسات، دولة النظام والقانون.

كما أن غياب دولة النظام والقانون وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية من شأنه أن يشيع الفساد ويحصن الفاسدين ضد المحاسبة، ويكرس الإحساس بفقدان المواطنة المتساوية التي تعتبر حجر الزاوية في ترسيخ دولة الوحدة. وغياب الدولة من شأنه أن يحول دون التوزيع العادل للثروة. وهيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات لا يعني إلا تكريس هيمنة القوى المتنفذة في المجتمع، وهي التي تعطل كل الجهود الخيرة، حتى ما يتعلق بالنوايا الطيبة التي يعلن عنها الأخ الرئيس علي عبد الله صالح.

■ ما هي برأيكم القاعدة التي يرتكز عليها الحكم الرشيد الذي ينشده المواطن في اليمن؟

– الوطن يبنيه الجميع. وكل شرائح المجتمع تسهم في عملية البناء، كما أشرت سلفاً. هذه هي القاعدة التي يرتكز عليها الحكم الرشيد. وعندما تغيب هذه القاعدة يسود الظلم ويعم ويستفحل الفساد ويغيَّب الرأي الآخر. إن أي مجتمع يتم فيه تغييب الرأي الآخر، يتعذر تقدمه ونماؤه، وتتعطل طاقاته، ويفقد القدرة على الحراك. وفي ظروف بلادنا التي تعاني من انسداد شرايين الحياة فيها، ستبقى إرادة المجتمع معطلة ما لم يستشعر الجميع مسؤولية رص الصفوف لبناء الوطن على قاعدة الندية.

■ النهوض بالوطن مشروع طموح. برأيكم ما هي أهم أركانه؟

– تحدثت في سياق الحوار عن التحالف الوطني

■ القضية الجنوبية حقيقية وليست مفتعلة. ولو لم تكن حرب صيف ١٩٩٤م لما كانت القضية الجنوبية بهذه الحدة. ولو لم يبرز محمد حيدرة مسدوس بوصفه المدافع الأشد عن هذه القضية لبرز غيره دفاعاً عنها

■ ما يزال هناك من يعتبر موقعه في المكتب السياسي أو الأمانة العامة وكأنه شكل من أشكال الوجاهة. ونقطة البداية في استعادة الحزب لدوره تتمثل في تصحيح أوضاع الأمانة العامة

الواسع والعريض كشرط من شروط النهوض بالوطن نحو البناء. وبرأيي هناك ثلاثة أركان أساسية يقوم عليها المشروع النهضوي للوطن، بدونها لا يمكن التحدث عن البناء والتطور، وهي: التحديث، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. وكل مهمة من هذه المهمات تشكل تحدياً أمام المجتمع بكل قواه السياسية وشرائحه الاجتماعية. فأما التحديث فإني أعني به إشاعة ثقافة عصرية من خلال تبني مناهج تعليمية عصرية. أقول هذا الكلام بعيداً عن المكايدات السياسية لأنها تضر بالوطن وهذا ما تعلمناه من الحياة. وكل ما قلته في مقدمة حواري معك أؤكد عليه -ما يتعلق بالتحالف الوطني بين الأطراف السياسية وشرائح المجتمع البارزة، التي تلعب دوراً كبيراً في البناء والتحديث. وأخص بالذكر شريحة رجال الأعمال. وأنا أتفهم أسباب عدم إقبال هذه الشريحة على المشاركة الفاعلة في أية نشاطات سياسية، وعلينا مساعدتها على تحريرها من الخوف. وهذه مهمة السلطة بدرجة رئيسة. فالسلطة تتعامل مع هذه الشريحة بوصفها بقرة حلوب فحسب.

أما فيما يتعلق بالركن الثاني وهو الديمقراطية فما من شك في أن بلادنا شهدت تحولاً ديمقراطياً نسبياً ولكنه قابل للتطور الإيجابي في حال توافرت شروطه. لكن ثمة قوى متنفذة في المجتمع لا تخشى تكريس تقاليد ديمقراطية فحسب، وإنما تجاهد في سبيل تعطيل أي توجه جاد نحو الديمقراطية؛ لذلك نجد أن الحياة السياسية معطلة، رغم ما نشهده فيها من حراك. نحن جميعاً معنيون، في حوارنا مع الأخ الرئيس علي عبد الله صالح، بأن نبين له تبعات استمرار هيمنة القوى المتنفذة على مختلف الصعد. هو نفسه محاصر من قبل هذه القوى المتنفذة، وهي موجودة في داخل حزب المؤتمر الشعبي العام وفي المجتمع، على السواء. كل شيء مسخر لخدمة هذه القوى. وجهود الأخ الرئيس على عبد الله صالح لم تستطع أن تحوّل حزب المؤتمر الشعبي العام إلى حزب فاعل في الحياة السياسية ينتصر لمشروع نهضوي؛ لأن هذه القوى المتنفذة تحول دون ذلك. وهي تتصرف على هذا النحو بكامل وعيها. وإذا كان المؤتمر الشعبي العام لم يتحول بعد، إلى حزب سياسي فاعل في الحياة السياسية، فكيف ستستقيم الحياة السياسية في بلادنا؟ وكيف يمكن تفعيل دور أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي يتم الاعتداء عليها وخلق منظمات بديلة لها؟ الديمقراطية تتجسد بوجود مؤسسات دولة فعالة وفق الدستور، وبوجود فصل تام بين مختلف السلطات. والديمقراطية تتجسد كذلك من خلال ضمان حق الاختلاف في الرأي، وحق التعبير والنشر، وحق التظاهر والإضراب وحق تشكيل الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، كما تتجسد في حق التداول السلمي للسلطة.

■ هل نفهم من كلامكم أن الرئيس صالح لا يستطيع أن يعيد الأمور إلى نصابها وهو رئيس الحزب الحاكم؟

- أنا على يقين أن الرئيس علي عبد الله صالح صادق في توجهاته الديمقراطية، لكن مصالح القوى المتنفذة تعطل كل التوجهات الديمقراطية الإيجابية في الحياة السياسية، وبالتالي يصبح مشروع الأخ الرئيس للإصلاح، بالضرورة، معطلاً. لكن الصورة ليست قاتمة كلياً. وكلنا نعلم، في دوائر الحكم وفي المعارضة، أن الديمقراطية هي سبيلنا إلى ولوج العصر. نحن اليوم في مطلع الألفية الثالثة، وبسبب هيمنة القوى المتنفذة نجد أنفسنا نعيش -في بعض جوانب حياتنا- في العصور المظلمة. إن الديمقراطية هي وسيلتنا للتحرر والإنعتاق من كل القيود التي تشدنا إلى الماضي. وبغيابها لا أمل في تكريس سلطة الشعب وسيادته. ولذلك تغدو الديمقراطية حاجة موضوعية للنهوض بالوطن.

■ كيف تتحقق العدالة الاجتماعية في ظل هذه الممارسات من قبل القوى المتنفذة؟

- الركن الثالث، في المشروع النهضوي الذي أدعو إليه، العدالة الاجتماعية. وأذكر بقولين عظيمين لنبينا محمد عليه الصلاة والسلام، وأدعو إلى التأمل في معانيهما. يقول في الأول:"ليس منا من بات شبعانا وجاره جائع / أو طاو ". فيما يقول في الثاني: " الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار ". معاني هذين القولين العظيمين تنسحب على كل العصور. ذلك لأن العدالة الاجتماعية هي قيمة خالدة، وفي غيابها يعم الفقر ويستفحل الفساد، وتختل العلاقات بين فئات الشعب ويزداد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً. وفي بلادنا مظاهر جلية للثراء الباذخ، يقابلها مظاهر للفقر يكون معها الإنسان فاقداً لآدميته. ويغدو التعليم متدنياً جداً، إن لم يُحرم منه عدد كبير من أفراد المجتمع. كما تغدو الخدمات الصحية ترفاً لا يقدر عليه الفقراء، حيث تصل نسبة الفقر في بلادنا، حسب البيانات الرسمية، إلى حوالى 40%، وهذه النسبة قد تكون أقل من الحقيقة. كذلك بالنسبة للبطالة المرتفعة.

■ في نظركم، ما هو السبب؟

- الإجابة بمنتهى البساطة، سوء توزيع الثروة الوطنية، وغياب خطة اقتصادية تنموية تستهدف النهوض بالقطاعات الحيوية. فالقاعدة الإنتاجية ما زالت ضعيفة رغم توافر شروط النهوض بها. ومما تقدم يتبين لنا أن المجتمع ككل، بشرائحه الحية، معني بمعالجة الاختلال الذي يشكو منه في مختلف جوانب الحياة. وتغدو العدالة الاجتماعية مُهِمّة نضالية لكل شرائح المجتمع، حتى بالنسبة لشريحة رجال الأعمال. فضعف القدرة الشرائية لغالبية المواطنين يدفع برجال الأعمال إلى البحث عن أسواق خارجية تؤمّن لاستثماراتهم عوائد مجزية.

لهذا أعود لأؤكد أن التحالف الوطني هو الحل لكل مشاكلنا وهمومنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. واللقاء المشترك هو النواة.

النصف الدراسي الأول..

تدني مستوى تحصيل الطلاب وعجز في الكتب

■ **سعادة علاية:**

ما بين اجازة رمضان ثم العيد وقبله الانتخابات مضى النصف الدراسي الأول، استطاع البعض إكمال المنهج رغم قصر الفترة. ومن أهم المشاكل التي برزت على السطح في هذا النصف هو المستوى المتدني للطلاب، ومع قرب انتهاء الامتحانات في هذا الاسبوع، ما مدى استفادة الطلاب من هذا النصف؟ وكيف واجه المدرسون تلك المشاكل؟

المعلم محمد الصباح في مدرسة الشامي قال لـ«النداء» إن هناك العديد من المشاكل التي واجهها في هذا النصف وأهمها تأخر وصول الكتاب المدرسي، إضافة إلى قصر الفترة وتخللها للاجازات، واشتكى عدم وجود إدارة مدرسية حتى الآن.

موجهة الصفوف الأولى صباح الأهدل اشتكت من المستوى المتدني للطلاب والذي لاحظته من خلال نزولها الميداني وذلك نتيجة كثرة الاجازات وإهمال الادارات في متابعة المدرسين والطلاب. غير أنها عادت وقالت إن الامتحانات كانت جيدة ولكنها ليست بمستوى الطلاب وما درسوه خلال الترم، واضافت أن هناك مدارس لا يوجد لديها مدرسون حتى اللحظة خصوصا في مادتي الانجليزي والرياضيات حتى أن الطلاب لم يدخلوا امتحان هاتين المادتين برغم وجود المقرر بينما توجد مدارس فيها تكديس للمدرسين.

ريم شمسان، مدرسة الصفوف الأولية في مدرسة طارق بن زياد اشتكت هي الأخرى من تدني مستوى الطلاب في مدرستها. وقالت إنها حاولت تلافي تلك المشاكل ومحاولة رفع مستواهم رغم قصر فترة هذا النصف، من خلال التركيز على الكم وليس الكيف.

الموجهة خالدة الصرمي قالت لـ«النداء» إن هناك مدارس لم تكمل ربع المنهج خاصة في الصفوف الأولى نتيجة كثرة الاجازات ولكنها عادت وقالت إنه ليس عذراً فهناك مدارس اكملت المنهج لانها عملت دون انقطاع وأضافت أنهم قاموا بحصر للمدارس والمدرسين ورفع التقرير إلى مكتب التربية.

المعلمة (و. د) قالت لـ«النداء»: «صحيح أن الترم قصير ولكن حاولت أن اكمل المنهج واعطي الطلاب الاستفادة الممكنة من خلال اخذ حصص اضافية وتدارك نقاط الضعف معهم لرفع مستواهم».

وهكذا انتهى الترم بكل ما يحمل من مشاكل وعيوب.

تدني المستوى التعليمي يتفاقم في كل عام، عدم وصول الكتاب المدرسي، وقلة المدرسين... إلخ. هناك من الوعود والاستراتيجيات التي خرجت لتطوير التعليم لا ندري أين تذهب ومن هي الفئة المستفيدة من ذلك وسيبدأ النصف الثاني مع نفس المشاكل وقد تكون أكبر ليخرج ويدخل الطلاب ويظلون في نفس الدائرة.

تمهيداً لابتعاثهم في التخصصات والدول التي يرغبون بها

تأهيل أوائل الجمهورية في اللغة والحاسوب

■ **«النداء» - خاص:**

أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منح أوائل الجمهورية للثانوية العامة حرية الاختيار لنوع التخصص وبلد الدراسة الجامعية. واكد الدكتور صالح باصرة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في اللقاء الموسع مع أوائل الجمهورية للثانوية العامة الأثنين الماضي حرص الوزارة على الاهتمام بالمتميزين والمبدعين وابتعاثهم للدراسة في ارقى الجامعات العالمية، داعياً الطلاب والطالبات إلى اختيار التخصصات التي تحتاجها عملية التنمية في اليمن وبما يسهم في حصول الطالب على فرص عمل مناسبة بعد تخرجهم.

وحث الوزير أوائل الجمهورية على الاستمرار في تفوقهم وتميزهم وأن يكونوا قدوة في كافة تعاملاتهم وخير سفراء لليمن في الدول التي سيتم ابتعاثهم إليها. مشيراً إلى أنه سيتم عقد دورات تدريبية في اللغة الانجليزية والألمانية للطلاب الأوائل ابتداءً من منتصف فبراير المقبل، بالإضافة إلى تأهيلهم في علوم الحاسوب وترتيب اجراءات إيفادهم بشكل مبكر بالإضافة إلى إستثنائهم من السقف الذي تحدده وزارة المالية للرسوم الدراسية.

عساج نقيباً لجامعة ذمار

جرت مطلع الاسبوع الفائت أعمال المؤتمر السنوي الثالث - الدورة الأولى لنقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار. وتمثل الهدف الرئيس من هذا المؤتمر إنجاز انتخابات جديدة للنقابة عوضاً عن سابقتها التي انتهت فترتها القانونية. وفي المؤتمر الذي حضره محافظ المحافظة ورئيس الجامعة ومدير مكتب الشؤون الاجتماعية إضافة لعدد من الضيوف القادمين من نقابةأعضاء هيئة تدريس جامعة صنعاء، جرى إعادة إنتخاب الدكتور عبدالقادر عساج محمد اسماعيل رئيساً للنقابة بعدد 104 من الاصوات من مجموع 165 صوتاً هي اجمالي اصوات البطاقات السليمة بعد إلغاء ما مجموعه 53 بطاقة اقتراع غير قانونية.

وإلى الدكتور عبدالقادر عساج تم انتخاب الدكتور عبدالملك عمران أميناً عاماً للنقابة والدكتور فيصل العمراني مسؤولاً مالياً بالإضافة إلى ستة اعضاء آخرين ولجنة رقابة وتفتيش قوامها خمسة من أعضاء هيئة التدريس على رأسهم الدكتور وديع الشميري والدكتور عبدالله العرشي نائباً.

بيت «الجبيلي» في «فُوة»

المحكمة تمنع والشرطة تحاول تهديمه

■ **«النداء» - المكلا:**

حاول رجال أمن يتبعون شرطة «فُوة» في المكلا تهديم منزل المواطن ياسين الجبيلي على الرغم من رفض المحكمة الإبتدائية لذلك بموجب وثائق رسمية.

ووجه رئيس الأموال العامة المناوب، داود المقري، بالإمتناع عن القيام بأية اجراءات من قبل الجهات الرسمية إلى حين الفصل في القضية.

وفي رسالة بعثها الجبيلي للمحكمة اتهم فيها إدارة الأمن بالإنحياز لأحد الأثرياء الذي قال إنه يحاول الاستيلاء على الأرضية رغم بناء المنزل عليها.

وأضاف: «رجال الأمن حضروا أكثر من مرة لغرض إزالة المنزل، وتم توقيفهم من قبل الجهات القضائية المختصة إلا أنهم يحاولون مجدداً هدم منزلي متحججين بأوامر من المحافظ».

وكانت المحكمة الابتدائية في المكلا قضت بأحقية الجبيلي بالأرض التي بنى منزله فيها بموجب وثائق يمتلكها تؤكد ذلك، ورفضت المحكمة قرار نيابة المخالفات الذي يقول إن المنزل اقيم في منطقة معدة للتشجير. وهو ما تنفيه عديد بيوت مجاورة للمبنى محل الخلاف.

الجبيلي طالب وزير الداخلية بالتدخل الفوري لوقف ما أسماه بالتعنت من قبل الاجهزة الامنية بعد البت القضائي في الموضوع.

..والمحكمة تستدعي مدير أمن المكلا

■ **«النداء» - المكلا:**

رفض العميد احمد محمد الحامدي، مدير عام أمن محافظة حضرموت المثول أمام محكمة المكلا الإبتدائية للرد على الدعوى المرفوعة ضده من الأخت شيخة سالم العجيلي بشأن تعرض مسكنها للإعتداءات المتكررة من قبل منتسبي إدارة الأمن.

وتفيد أوراق دعوى المواطنة التي قامت بتسليم «النداء» نسخة منها إلى جانب صور استدعاءات المحكمة لخصمها بأنها تملك قطعة أرض بمساحة 12×12 متراً في منطقة ديس المكلا أسوة بأبناء المدينة منذ العام 1995م بحسب اوامر صادرة من المحافظ السابق صالح عباد الخولاني وانها حين بنائها المنزل لم يعترضها احد حتى تفاجأت مؤخراً بقيام مدير عام الأمن بإرسال عدد من الجنود بهدف مضايقة عمال البناء، الذين يقومون بأعمال ترميم في المنزل وحبسهم احياناً.

وطالبت العجيلي من رئيس المحكمة بإلزام خصمها بالمثول أمام القضاء والكف عن إيذائها بصورة تتنافى وواجباته ومسؤولياته.

المدى
الاربعاء 5 محرم 1428هـ الموافق 24 يناير 2007 العدد (87)
Wed. 5/1/1428 - 24 Jan. 2007 No. (87)

فسحة

حروب صامتة

«لماذا تشعر بالوحدة/ ولديك سرير بهذا الاتساع/ وعلى مرمى بصرك/ سماء واطئة من الجير/ تتجول فيها بعينيك السارحتين/ لتكتشف ما شئت من بورتريهات ناقصة/ لغرباء مسالمين/ وحروب صامتة لا تنتهي».

■ أسامة الدناصوري

«مثل دئب أعمى»

وأخرى

حياة في الـ inbox (14)

كأن حياتك مجرد حفلة تنكرية لا غير ما أن تنتهي حتى يعود كل شيء إلى سابق عهده. وتحسب الأمر هكذا وبكل ما في العالم من بساطة أو بما يوازي هذا السياق وربما غيره. يتيح الأمر هنا احتمالات مفتوحة على إجاباتها فيما عدا إجابة واحدة لها أن تقول أنك كنت نائماً في حضن مزحة.. دعابة طلعت حال فراغ وضجر ألم بك وأحاطك من كل الجهات.

وعليه قلت أنت: لأذهب في غمار لعبة هدفها تزجية وقت ومخاتلة لحظة ضجر. لأذهب داخلاً في اسكتش هزلي له أن يُضحك ويُريح القلب. لكن اللعبة انقلبت عليك وصارت جداً وحياة دائمة وتنام على روتينها. انقلبت لعبتك عليك وصارت سكيناً يذبح أيامك وتتظاهر فقط أنك لا تبالي ولا تلتفت ولا يُصدر وجعك صوتاً.

كأن حياتك مجرد حفلة تنكرية لا غير ما أن تنتهي حتى يعود كل شيء إلى سابق عهده. وتحسب الأمر هكذا. مجرد خروج مؤقت عن السياق لترجع بعده إلى ترتيب أوراقك على منضدة نظيفة وتلمع. لكأن ما يحدث لك ويخبط برأسك كل لحظة على حيطان المدينة، لكأنه إرتباك لحظي فقط. موجة عالية أتت حين غفلة منك وسوف تذهب لحال سبيلها بعد خمس دقائق فقط. خمس دقائق لا أقل ولا أكثر. لكن كل هذا كلام في هواء وتعرف ان ما يحدث لك ويخبط برأسك على الحيطان يحدث حقاً ويمكن لمسه والتأكد من واقعيته بمجرد النظر إلى وجهك والتعرجات التي نُحتت عليه وأنت في استسلامك التام والنهائي لكل شيء يحدث لك وبلا قشعريرة كاملة منك أو منقوصة كما ولا ردة فعل وقائية واحدة.

عليه ينبغي هنا أن تُسمي الأشياء بما يليق بها ويتطابق من اسماء دالة عليها بغيرما إتاحة ولو فرصة ضئيلة لها أن تعمل على اختراع ضحايا من الهواء، ضحايا مُتخَيلين بما في هذا من إزهاق روح الوقت في عمليات بحث عن جناة لا وجود لهم. عليه ينبغي ويلزمك أن تقول وبصوت عال أنك الراعي الرسمي والوحيد لكل ما أنت فيه. أن لا جان في المسألة ولا حائط مبك ثان يلزم كيما تذرف عليه شاكياً ما فعل الوقت بك وضربات دائماً ما كانت تأتيك من الخلف. أنك لست ذلك الكائن الشقي الذي أصابته، كبودلير، عين القدر. ان الذين كانوا يلاحقون طفولتك ليلاً وادين قذف ماءهم على ظلك، إنما كانوا في خيالك فقط وأنت من كنت تصنعهم. أن ذهابك حافياً وفي برد المدينة إلى مدرستك لم تكن غير واقعة حصلت في سينمائك الخاصة، السينما التي تشع عدستها وشاشتها البيضاء فيك أنت فقط ولا أحد سواك. وكل هذا كي تخلق لحياتك الأولى خلفية سوداء موحشة لها امكانية استدعاء انتباه الآخرين ودهشتهم حيال الصلابة التي أبديتها، كفارس أعزل في معركة إغريقية، أوان طفولتك.

عليه ينبغي ويلزمك أن تقول أن حكايا أمك مع الجثث في ثلاجة موتى والتي كانت تحملها وحيدة في الليل وتجهيزهم للقبر بحسب الشغل الذي كان ملقياً عليها، ان هذه لم تكن سوى حكايا خرجت من مصنع خيالك الشخصي وتجهيزاته التي يبدو أنها مصنوعة بشكل جيد. وذات كفاءة باهرة قادرة على الاقناع.

ينبغي عليك أن تكف عن القاء تبعة كل ما هو فيك ويعتمل على الآخرين. على الهواء والوقت والغبار والحفر الملقاة على الطريق. أن تكف عن إعلان قولك أن علاقتك الآن هي مع الموتى لأنهم أخف قسوة من أولئك الذين يسيرون في الحياة إلى جوارك. وإن كنت قد اتخذت قرارك الحياة وحيداً في الـinbox خاصتك تمارس بداخله فرديتك، هذا لا يعني أن براءة الاطفال تخرج من بين اصابعك متدفقة كسيل. لا يعني أن تبقى على حالك مسدداً ضرباتك الطائشة علي حائط الآخرين.

■ جمال جبران

عن معرض آمنة النصيري الحادي عشر

العين إذ ترى.. وتبتهج

● هو اللون يرقص في غرفة متر × متر.

يتجاوز هذا الطقس والغيوم واصلاً حد تشكيل لوحات أنيقة ترتدي فستان سهرة أو ربطة عنق منتشية بفرح صباحي هب آن افتتاح. لكأنها هنا لوحات فاتنة وترقب أعيناً فاتنة مثلها. لوحات تأتي على موسيقى الحياة غالباً، وموسيقى الذاتي والخاص قبل ذلك.

● كلاكيت عاشر مرة.. كلاكيت مرة أخرى أيضاً.

كلاكيت إحدى عشرة مرة هنا وفي المجموع.

في محصلة ما أنجزته آمنة النصيري في جديدها الجاد والباهر والنائم مستريحاً في خانة من تقدم خطوة أخرى على ذاته.

من خاض سباقه الخاص راغباً ان لا يكون ما كانه في المرة الماضية، ما كانه بالأمس، في اليوم الذي ذهب لحال سبيله.

كلاكيت عاشر مرة..

كلاكيت مرة أخرى أيضاً..

كلاكيت إحدى عشرة مرة هنا وفي المجموع.

● وعليه نشاهد ريشة تلعب بطفولة لافتة ولامعة. طفولة واقعة تحت سطوة ما يفعله الحنين في النظرة المتلهفة المشتاقة، ما يفعله اللون على مساحة بيضاء.

ريشة تلعب لكن بالقدر الذي يحيل اللعب كوناً وفسحة وأملاً. هي ريشة تلعب في مخبر الذاكرة وما يعتمل بداخلها وبطيئاً يتفاعل. هذا على الرغم من مظاهر تلك الطفولة البادية عليه. الطفولة في ثياب العيد وتمنح البهجة. الطفولة التي ما نزال فيها على الرغم من العمر الذي مضى أو يكاد.

● هي ريشة تضرب على اللوحة أو تسير، وفي الحالتين كأنها ستقول شيئاً. كأنها في الكلام أو على طرف حرفه الإفتتاحي الأول، الكلام الذي سيقول كثيراً ولكنه لا يفعل. الكلام الذي «فيه من الصمت الأبيض ومن الجملة المعلقة التي تجعل الكلام ثميناً» بحسب عناية جابر. وربما هو الكلام الذي يأتي على هيئة إشارات ورموز وحرف وطيور وقطط ترضع.. وكل هذا في بياض التصوف يكون ويبتهج.. تُراها «ترثي للذي قلبه معلق في مخلبي طائر مُدَّله حيران مستوحش، يهرب من فقد إلى آخر».

● لكأنه أيضاً وعلى ذات السياق لعب على وتري حضور وغياب. على جغرافية الأشياء والكائنات التي راحت ونكاد أن نشعر أنها لم تفعل. الألم الذي لفرط كثافته يكاد أن يروح في الرقص، وفي القول على كل طبقات البصري والوجداني والحسي.. القول الموحي هنا غير المفصح لكنه في ذات الوقت يقول بكل شيء وبغير ما نبرة عالية بالشكوى.

● ولكن أين الـ«كمنجات».. عنوانها الكبير؟! هل نفتش هنا بعينين مفتوحتين على آخرهما راغبين علة هنا أو نقصاً هناك؟

الكمنجات لا تكون واضحة إلا في غيابها.

هذه إجابة.. ربما

هذا ما تصبو إليه العين وتفكر فيه..

العين تفكر..

العين ترى وتبتهج..

● لا قراءة واحدة مستبدة هنا. لا أفعل هذا.

اللوحة بما هي ديمقراطية..

بما فيها من احتمالات كثيرة ومتعددة وربما متناقضة تؤكد هذا. لو كان سواه لكان الأمر تسلطاً خائباً واستعباطاً، تعدياً على حقيقة أنه «لا يزال في إمكان الفن أن يهدئ من روع الناس، وبالأخص أولئك الذين يتساءلون: أين الجمال؟ بحسب فاروق يوسف.

● الكمنجات لا تكون و اضحة إلا في غيابها.

هذا ما تصبو إليه العين وتفكر فيه.

العين تفكر هنا يا آمنة..

العين ترى وتبتهج..

■ ج.ج

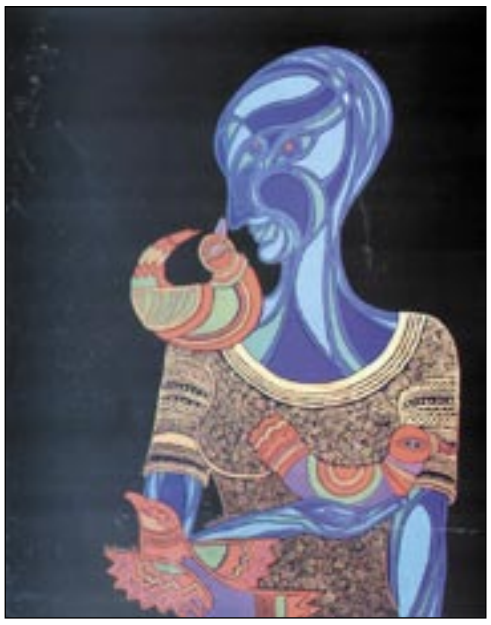

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 5 محرم 1428هـ الموافق 24 يناير 2007 العدد (87) Wed. 5/1/1428 - 24 Jan. 2007 No. (87)

"القاعدة" تدفع الملايين شهرياً للنظافة والتحسين

"النَّمِـر".. حكايـةُ مدينـةٍ موبـوءة!!

■ القاعدة - يحيى هائل سلام

ليست فضيحتهم الوحيدة، ولا وباء المدينة الحصري؛ لكنها الصدارة بوحي العلانية المفرطة، وامتياز الإشهار بلا خجل، السواة حين تتبدى فوق طبقة الإسفلت، على شكل فيضان مجار كريه، يوزع الأذى قسمة بين العابر والمقيم، يُسد الطريق العام، وفي حيز ما، يحوله إلى مصيدة ذكية للمَركبات.

ثمة مركبة أنيقة بيضَّاء اللون. على المركبة كامل أسرة تقصد أيام العيد في اتجاه مدينة تعز. المركبة شبه العائمة ضمن طابور مركبات في فيضان القرف، تمشي الهوينا. فجأة.. يسقط جزؤها الأمامي في غياهب حفرةٍ مغمورة، بدون رافعة، لا فكاك من المصيدة!!

المشهد اعتياديٌ ومألوف، اعتياديةَ الشارع العام وسط مدينة القاعدة على المجاري الطافحة. والروايات العيان لديمومة الوباء، ومشاهد المصيدة كثيرة. ما هو قليل، مملٌ وبلا جدوى. الجواب الهارب من التقليدية الحاضرة في السؤال: من المسؤول؟!

"ليست مسؤوليتي. إنها مسؤولية مؤسسة المياه والصرف الصحي"، يقول مدير صندوق النظافة والتحسين بالمدينة. وترد المؤسسة: "إلى الآن ليس في القاعدة شبكة مجاري لنكون مسؤولين عنها. مكتب التحسين ومكتب الأشغال يمنحون تراخيص حفر البيارات. في حوزتهم مركبة خاصة بشفط مياه المجاري، يتقاضون أجرها من المواطن. الآن يتنصلون من المسؤولية! هذا عيب!!".

المجلس المحلي، وعلى لسان رئيسه، العقيد عبد الولي السبلاني، يضع حداً لجدل المسؤولية: "هي مسؤولية الجميع، لكن المساءلة لمكتب الأشغال ومن قبله صندوق التحسين! المجلس لا يتصرف بشيء من عائدات الصندوق، فكله تذهب إليه، كذلك المركبة المخصصة للمجاري وعائداتها تحت تصرف الصندوق. في المقابل لا بد أن يفعلوا شيئاً لتجاوز مشكلة الشارع العام. هذا الأسبوع اتخذت إجراءات صارمة، وسوف تحل المشكلة".

لكن حسن علي، وكغيره من أصحاب المحلات التجارية في الشارع العام، على ضفاف القرف، غير متفائل. "سنوات والبول والخرأ، بين عيوننا، أمام السارح والراجع، قد هي فضيحة القاعدة، وفضيحة المسؤولين. لو هم حق عمل قد عملوا أمس قبل اليوم، لكن كلما احتركوا قالوا: اين "النمر"؟"!!

آه، آه!! "النمر"، أو محمد عبده الشاعر، رجلٌ يدب في تيه الأربعين. بشرته سوداء. تفاصيل أيامه تختزل حكاية المدينة الموبوءة.

في مقابل (11000) ريال نهاية كل شهر، على "النمر" تخليص المكان من دورة الفيضان المتجددة. بقضيب حديدي طويل ونحيل، يناوش "النمر" عَبَّارةِ المياه على جانب الطريق الإسفلتي. أحياناً كثيرة، تمر به من ساعات اليوم سبعٌ أو تزيد، وهو في قلب الفيضان، يمرغ جسده في الوباء. أثناء ذلك قد يعوزه ثمن الصبوح. لكنه يجابه بالرد: "ما به إلا قحوف!!".

في حضرة المشهد، ما من أحد يتحسس آدميته، يقتفي أثر الوباء متغلغلاً في مسامات الأرواح، بل على العكس، يُتداول الإعتقاد: "النمر ما يمرضش أبداً لأن جسمه قد تعود!". لكن الحقيقة غير ذلك: "والله إننا أمرض، وأدي نص المعاش، وزاريت (بعض) حيان يروح المعاش كله حق علاج. هاه ابصر، قد كان جسمي كله هكذا، طُبع سع (مثل) الجَرَب". بهذه العفوية يهزم "النمر" بجاحة الاعتقاد الجمعي.

أسأله: طيب برأيك إيش الحل لهذي المجاري؟ يجيب: "قد انا أقول لهم: يجي الشفاط يشفط، وانا بعدين عليَّ أفتح العبَّارة! لكن لا! يقولوا لك إلا انزل، ما يكفيهمش قد انا بالوسط، عادهم يشتوني أغطس، طيب أقول لهم إدوا ماطور يشفط! يقولوا لي دبر ماطور! وانا من اين زعم ان البيس حق التحسين معي، هذا قد هو جنان (جنون)"!!

حقاً! إذا كان قد أعجزهم الحل النهائي، فهل بالضرورة، لا بد من تمريغ آدميتنا جميعا بشخص "النمر" في الوباء؟ لماذا لا يكون المؤقت: الشفط، لأنَّ المركبة الخاصة قد فسدت، وانتبذت هامشاً على الطريق العام، هذا هو التعليل.

لكن ما وراء التعليل، فضيعٌ ومشينٌ! رسمياً فإن ملايين الريالات تصبها المدينة في وعاء صندوق النظافة والتحسين. مبالغ أخرى طائلة، لكنها غير معلومة القدر، لأنها غير قانونية تذهب إلى صندوق النظافة والتحسين بالمدينة بمقتضى عقود إجبارية. كل تلك، هل عجزت عن إصلاح المركبة؟! فليكنْ! عائدات المركبة ذاتها خلال الفترة الطويلة الماضية (2000)ريال عن كل بيَارة، وتصاعدت في الآونة الأخيرة إلى (3000) ريال؛ هل ظلت طريقها إلى الصالح العام؟! حتى إلى المركبة لم تلتفت؟، أين تذهب إذن؟! وكم مقدارها بالضبط؟!

الدهشة هي خيار التلقي الوحيد للجواب. يقول عبدالله إبراهيم الصلوي، وهوعضو المجلس المحلي و المسؤول المالي لصندوق النظافة والتحسين بالمدينة: "عائدات الشفاط لا تمر عبرنا، ولا نعلم عنها شيئاً"، كل ما يتعلق بالشفاط يتم عبر مدير الصندوق، فاسألوه، وأعتقد أنه مؤخراً قد أعاد الشفاط إلى مكتب الأشغال".

"يعمروا به فلل".. "النمر" كان حانقاً، وهو يلقي إلينا بتلك العبارة، كما لو أرادها، أوهو أرادها جواباً للسؤال وممحاة للدهشة. كان حانقاً لسبب سيرويه، دون أن تبطل معرفته العجب، العجب من السبب: "أجا المدير لعندي وانا أشتغل، قال لي: خليك الرجَّال يصورك وجزع، لو ما كاردكوش (طاردته)؟ ذلحين خله يصرف لك هو معاش، ما عندنا لا عاد معك شغل، ولا عاد معك معاش"!!

ويضيف "النمر": "الآن قد لي أربع أيام بلا عمل، إلا أقضي هنا وهنا بالمصاريف، الله كريم، وشا راعي لاخر الشهر، وقت المعاش، وابصر كيف"!!

عقاب "النمر"، إذن، هذا، هو كل ما قدرت عليه العضلات، لأن عدسة التقطت صورة الرجل، أرادته بتمرغ جسده في الوباء، لا مجرد شاهد على فساد ضاقت به الممرات الضيقة، فطفح وفاض على الطريق العام، ولكن أرادته أكثر من ذلك، حاكياً للمكان الموبوء، ضمائرنا المسوخة، آدميتنا المشوهة...

هنا، والآن، تتقلص مساحة الصالح العام في الكتابة، وتتفرد بنبغياتي الخاصة بكامل المساحة: فليستمر فيضان الوباء، وليقتلع طوفان القرف المدينة وكل مدن العالم، لكن، لا يعود "النمر" نهاية الشهر على عروسه الجديدة، وأولاده الثلاثة (قاسم، أحمد، صدام) بلا مرتب!!

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

مجنون بصورته - حفظه الله!

كأي ميت جوال خرج من القبر بإجازة، سارعتُ للالتحاق بطوابير زملائي الموتى الجوالين، وأقبلت على مباهج الدنيا الفانية، بنهم لا يشبع، وانغمست بالإسفلت، وتفشيت بالغبار، وسكبت وجهي على الأرصفة كيما يتجدد بلياقة الوجه المتفرع عن شارع، ويتجلى بأناقة الحفر والأخاديد التي تؤطر هويتي، وتنطق بتعريفي.

وتمتعتُ بارتشاف الشاي من قصعة مذحِّلة (صدئة) ضلت طريقها إلى مكب النفايات وأصبحتْ من الأكواب المفضلة لـ«أسماخ الكيف».

وارتدفت الرفاق الموتى الملاحقين بلعنة الاستهلاك وجيوبهم خاوية إلا من حفنة ريالات مطمورة بطبقات الوسخ، وفلسات مات فيها صوت اللمعة، وصمت الرنة، وهي تكفي لشراء كسرة خبز وشاي، وقليل من القات «المدعَّس» (بتشديد العين وفتحها).

وكان الأهم من كل ذلك هو أن أدخر وأتدبر المال الكافي لشراء صور الرئيس (صدام) -حفظه الله- المعروضة في الجولات والمكتبات، وأحرص على شراء (صدام) قبل الإعدام لضمان إنجاز عمارة النشوة و«الكيف» عندما يسري خدر القات، وأنطلق في هذيان الحملقة بتلك الصور بقصد استعادة خيلاء مغدورة، وترميم كبرياء مهشمة، وتسكين آلام يتيم أب، ومسكين أعزل من «الرئيس» الذي طالما تماهى بالأب والرب معاً.

وهكذا غدوت لا أكف عن الإمعان في صورة «الرئيس الضرورة»، واستبطان ما فيها من رسائل وروايات مضمرة، مشفرة، والإصاخة للكلام الذي قاله بعد الإعدام؛ إذ لم يعد بالإمكان التناهي إليه وسماعه إلا باستنطاق صورته وهو شاهر سيفه، أو وهو يحمل البندقية، أو وهو يصوب ولا يخطئ الهدف دائماً وإلى الأبد، وصورته مع الطلقة (ياإلهي! من أين لي بصورته مع الطلقة في لحظة اختراقها لطريق اللهب المقدس لفخامته)، وصورته وهو يصيب جميع الاهداف، وصورته وهو يقطع النهر سباحة بسرعة تسبق الطلقة.. وإلخ!؟

ومن يدري بأن انفعالي بصوره -حفظه الله- يمكن أن يؤهلني لاجتراح دربي كمستثمر لصور فخامته بعصامية ربما استدعت في البدء الإقلاع عن الشاي وإنقاص الطعام في سبيل حصولي على الكثير والنادر من صور «صدام» وهو بالكوفية أو بالخوذة أو بالعقال، أو وهو ينفذ حكم الاعدام بـ«الخونة» ثم يبكي عليهم بمهابة!؟

وسأشتري صوره لكي أشيع الفرح في أوساط الزملاء الذين لم يبارحوا قبورهم، وما زالوا يتمسكون بجدران اليقين والقيامة، كيما يستعيدوا رونق الكبرياء، وسموق «النشامى»، ويستطعموا ثمرة صمودهم بالكثير من السحر الثاوي في ثنايا صوره -حفظه الله.

وكغيري من الموتى الجوالين الذي قضوا في غيبة من الفضائيات وسجالاتها المحتدمة بشأن الرمق الآخر لآخر دقيقة من حياتهم، من حياتهم في موتهم، وبالأحرى تلك الحياة الكانت وقفاً على التعلق بالقيامة والانذعار تحت ظلال أهوالها.

كغيري من هؤلاء الزملاء سأفترض المال من أي مانح سخي، غبي، لأطبع وأشتري صور «السيد الرئيس» المنقذ، والأيقونة، الملهم، التعويذة، الأب والرب، والفارس الهمام ومن تتلاشى الجموع برمشة من أهدابه، أو نفشة من شواربه.

وليس ثمة ما يمنعني من الاقتراض أو يمنعني من التحلي بنزر من دهاء وخفة وجرأة حكومة اليمن في هذا المقام. ويكفيني الحصول على المال المطلوب من المانح الفريسة للانخداع بإقراض ميت متوار خلف قناع الحياة، بإحكام يمنعه من رؤية مغبة ضياع أمواله تحت بند الدَّيْن الميت، وليس ثمة مصير ينتظر الاموال التي تمنح للموتى -أمثالنا وحكومة صنعاء- غير ذلك المثوى.

كل ذلك يهون في سبيل شراء صور «صدام» أو باقة من صور «الفندم» حقنا لإشباع حاجة الزملاء والرفاق في المقابر بإكسير نخوة، وترياق كبرياء.

قمة الشؤم

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بعد اعتذارها عن عدم استضافة القمة العربية الاعتيادية السنوية وترحيبها بالقادة في مقر الجامعة العربية عادت السعودية وأعلنت استضافتها للقمة السنوية في الرياض خلال شهر مارس القادم.

الاعلان المفاجئ جاء في ظروف بالغة السوء تعيشها المنطقة العربية، ودور بارز للرياض في بؤر الصراع المتنامية في المنطقة وتحديداً في لبنان والعراق إلى جانب الموقف المعروف من الصراع العربي الاسرائيلي، فهي في البداية كانت تقف صراحة إلى صف الحكومة اللبنانية في مواجهة المعارضة وتجاوزت ما عرف عنها من دبلوماسية في التعبير عن مواقفها، لكنها عادت مؤخراً لتلعب دوراً خجولاً للوساطة بين الطرفين معزز بجهود مستميتة لاحتواء سوريا بغية جرها إلى حجرة المفاوضات السرية مع اسرائيل.

وإذا ما اضيف إلى هذه القضية ملف الصراع الإيراني الامريكي في العراق والمنطقة والخيبات المتتالية للأمريكيين فإن التراجع المتأخر للمملكة عن استضافة القمة العربية يثير الشكوك اكثر من التفاؤل.

ذلك أن ما يتردد في دوائر القرار داخل الولايات المتحدة يشير بوضوح إلى أنه يراد للقمة القادمة ان تشابه تلك القمة التي رافقت احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990، وبوضوح أكثر فإن الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق لا بد وأن تحظى بشرعية عربية وأن تحصل واشنطن على إعلان بتشكيل محور عربي يتولى مواجهة إيران بالنيابة عنها كما كان حاصلاً مع الاتحاد السوفيتي.

بالتأكيد فإن لإيران مطامح في منطقة الخليج، وهناك مخاوف عربية لم تلق تطمينات من قبل طهران، لكننا غير مطالبين بأن نحارب إيران بالإنابة، وإذا ما رأت حكومة بوش أن قوة ايران أصبحت تهددها ومصالحها فلماذا لا تحاربها هي، كما فعلت عند احتلال العراق وتحت ادعاءات اثبتت الايام كذبها.

لا يعجز الإدارة الجمهورية المتعصبة في البيت الأبيض ايجاد ذريعة لغزو اي دولة، بما فيها ايران، وتاريخ هذه الدولة مليء بمثل هذه النماذج السيئة، وليس من المعقول أن لا تعي القيادة السعودية خطورة الدور الذي تلعبه خدمة لهذه المشاريع التدميرية، فالتنوع المذهبي داخل المملكة وفي اجواء الحرية والتسامح بإمكانه أن يمثل قوة داعمة لمشروع عربي حديث، والإعتراف بهذا التنوع وبحقه في ممارسة شعائره والمشاركة في صنع القرار أكبر ضمانة من خطر الاستغلال الخارجي.

لقد قدم العاهل السعودي مبادرته الشهيرة في قمة بيروت وسحقتها الدولة العبرية بجنازير دباباتها التي اجتاحت الاراضي الفلسطينية بالتزامن مع اعلانها، ما أخشاه هو أن يكون الحرص على القمة القادمة ميلاداً لكارثة جديدة.

المعرفة الضائعة

حسن عبدالوارث
wareth26@hotmail.com

سبق لي الخوض في هذه القضية.. وهي تستحق الكتابة عنها والحديث حولها وتناولها باستفاضة على مدار الساعة..

نحن في حاجة ماسة إلى تعليم مادة حقوق الإنسان.. ويبدأ تعلمها من سن الرابعة إلى سن الرابعة والأربعين، على سبيل المثال..

فهذه المادة المعرفية هي الوحيدة الضائعة عن منهاج وزارة التربية والتعليم والحلقة الوحيدة المفقودة في سلسلة اهتمامات أهل الحل والعقد وصناع القرار المتصل بحياة الجيل ومصير النشء..

فالحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، مفاهيم مجردة ومعارف مطلقة، لن تتجسد على ارض الواقع المادي وصعيد الممارسة العلمية، بنصوص دستورية أو قرارات جمهورية.. إنما بترسيخها في ثنايا الوعي وتلافيف الوجدان على نحو جمعي..

ولأن معظم الأجيال المتعاقبة -في هذا الوطن- عاشت عهوداً من التوتاليتارية وعقوداً من الديكتاتورية، أكثر من تمتعها بفترة الوحدة والتعددية محدودة الأمد والأثر، فان الفرصة الوحيدة الباقية لنا -في هذا المضمار- تكمن في الزهور والسنابل، أي فلذات أكبادنا..

وقد كنا -ذات يوم قريب- سمعنا عن "برلمان الأطفال".. ثم لم نعد نسمع عنه شيئاً، إلاَّ موسمياً وعلى عجل.. وآخر نبأ سمعناه عنه هو سقوط أحد أعضائه مضرجاً بدمائه جراء عيار ناري طائش أو مجنون!!

أي أن "برلمان الأطفال" هذا، لم يكن في الأصل سوى "بروبجندا" سياسية أو إعلامية، لا علاقة لها البتة بأية إستراتيجية منهاجية في سياق نشر وترسيخ التربية الديمقراطية والثقافة الحقوقية لدى النشء.

ذات يوم، قال احد الحكماء: "من المفارقات العجيبة ان يكون أول ما يهتم به المرء هو أن يعلم الطفل الكلام.. ثم بعد ذلك يقضي العمر كله ليعلمه السكوت"!!

فها نحن مازلنا نصرخ -بالحق وبالباطل- في وجوه أطفالنا كي يصمتوا، حتى لو كان كلامهم همساً.

ويبدو أن أزمنة القهر والقمع والمطاردة والمصادرة التي عاشها المرء في ظل عهود الاحتلال والإمامة ثم التشطير، قد غرست فيه بذرة ديكتاتورية مقيتة، عكست عقدة الاضطهاد لديه تجاه أطفاله، بما يشبه حالة كالحة من البارانويا"..

ولذا يقال إن السجين السابق يغدو أكثر جوراً وجبروتاً وبطشاً في حال أصبح سجاناً لاحقاً!!

إن السبيل الوحيد لبناء مجتمع ديمقراطي حر، ودولة مؤسسات دستورية حقة، هو بنشر وترسيخ أصول التربية والثقافة والوعي الحقوقي في مضمار مفاهيم وقيم ومبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولأن الأجيال القائمة اليوم غير مؤهلة -عملياً- للاضطلاع بدور الحاضن السليم لبذرة هذه التربية وشتلة تلك الثقافة.. فان الأمل الحقيقي لتحقيق هذه الغاية الإستراتيجية الكبرى يتمثل في الأطفال.. والأطفال فقط.

فهل نعد العدة لتحقيق هذا الأمل المنشود؟!

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي في الكتاب السنوي

الكتاب السنوي الراصد بالتوثيق والإحصاء والتحليل مختلف التطورات في السياسة والأمن الدوليين، قضايا التسلح والاتجار بها وانتشارها، الصراعات على المسرح العالمي، صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

وجاء رصد كتاب 2006 هذه المرة ذاكراً «عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً» و«الصراعات المسلحة الكبرى»، بما فيها من متغيرات تتواصل دائماً والأطراف الفاعلة فيها من غير أن تكون من جغرافية تلك الصراعات.

إلى ذلك جاء بحث في «بناء السلام: التركيز الدولي الجديد على أفريقيا» و«التعاون الأمني الاقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين».

الجدير ذكره أن الكتاب، الذي جاء في 1248 صفحة، هو نسخة مترجمة من كتاب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، من القطع الكبير.

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131